النظرية المعجمية عند العلايلي

دراسة في المحتوى اللغوي لمعجم "المرجع"

إعداد

د / إسماعيل مصطفى إبراهيم علي عبد الله

مدرس علم اللغة بقسم اللغة العربية وآدابها

في كلية الآداب- جامعة المنصورة

١٤٤٢هـ = ٢٠٢١م

ض

النظرية المعجمية عند العلايلي دراسة في المحتوى اللغوي لمعجم «المرجع»

د. إسماعيل مصطفى إبراهيم علي عبد الله

مدرس علم اللغة بقسم اللغة العربية وآدابها- كلية الآداب- جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني:

ismail.mustafa825280@gmail.com

ملخص البحث:

يهدف البحث إلىٰ الكشف عن أسس النظرية المعجمية عند العلايلي (١٩١٤- ١٩٩٦م)، من خلال تحليل المادة اللغوية المكوِّنة لمداخل معجم «المرجع»، ومقارنة ذلك بما نظَّر له في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد»، وفي مقدمة «المرجع». وانطلق البحث في تحقيق ذلك من خلال التنظير لأسس جمع المادة اللغوية وتصنيفها، مع محاولة استخراج أصداء ملامح تلك الإجراءات من مداخل المعجم. ثم نظّر البحث لأنواع المعلومات اللغوية في مداخل المعجم، التي شملت: المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية والتأصيلية والاستخدام اللغوي. وحاول البحث أن يقدِّم نقدًا وافيًا لجوانب النظرية المعجمية عند العلايلي، وكان من أهم نتائجه أنه كشف عن النظرية الدلالية التي طبقها المصنِّف في معجمه.

الكلمات المفتاحية: علم اللغة التطبيقي- الصناعة المعجمية- النظرية المعجمية- العلايلي- معجم المرجع- المحتوىٰ اللغوي- المعجم الموسوعي.

Lexicographic Theory of Al- Alayli

A Study in Linguistic Content of Al- Marji' Dictionary

Ismail Mustafa Ibrahim Ali Abdullah

An assistant professor of Arabic linguistics- at Department of Arabic and its Arts ,Faculty of Arts, Mansura University

e- mail: ismail.mustafa825280@gmail.com

Abstract:

This research aims to unveil the principles' lexicographic theory of Al- Alayli (1914- 1996) by analyzing linguistic material of Al- Marji' entries, and comparing that with his ideas in his book *Muqaddimah Li- Dars Lughat Al- 'arab wa Kaifa Nada' Al- Mu'gam Al- Jadeed*, and in introduction of his dictionary *Al- Marji'*. The research discusses principles of compiling linguistic material and its classification, and trying to extract reverberations of procedures features from entries. Then, the research considers linguistic information types in entries classified into phonological, morphological, syntactical, semantic, etymological and usage information. It tries to achieve an adequate criticism for lexicographic theory aspects of Al- Alayli. It reveals the semantic theory, as the most important result of this research, applied by the lexicographer in his dictionary .

Keywords: applied linguistics - lexicography - lexicographic theory – Al-Alayli – Al-Marji' dictionary - linguistic content – encyclopedic dictionary.

المقدمة

موضوع هذا البحث «النظرية المعجمية عند العلايلي: دراسة في المحتوىٰ اللغوي لمعجم «المرجع»». وهدفه دراسةُ الأسس النظرية التي انطلق منها الشيخ عبد الله العلايلي (١٩١٤ – ١٩٩٦)م في إعداد المادة اللغوية المكوِّنة لمداخل معجم «المرجع»، في ضوء أسس البحث المعجمي الحديث.

و«**المحتوى اللغوي**»(١) هو مصطلح أطلقه العلاّمة محمود فهمي حجازي علىٰ أحد المعايير الموضوعية لتصنيف المعجمات، قال: "والمقصود به محتوىٰ المادة اللغوية الموجودة في مداخل المعجم أو مستويات هذه المادة"(٢). والمصطلح بهذا المفهوم يشمل المادة اللغوية المكوِّنة للمداخل والشواهد، والمعلومات اللغوية المقدَّمة في شروح تلك المداخل.

وينطلق الباحث من فرضيةٍ يرىٰ فيها أن الأسس التي يطبقها مصنفُ أي عمل معجميٍّ في جمع المادة اللغوية المكوِّنة للمداخل، وفي طريقة تصنيف تلك المداخل، وما يُقدمه من معالجةٍ للمعلومات في التعليق علىٰ المداخل- تُعَدُّ نظرية معجمية خاصة بمصنِّف المعجم؛ يمكن الكشف عنها، ووصفُها، ونقدُها.

---

(١) مكافئه المصطلح الإنجليزي (linguistic content). انظر:

R.R.K. Hartmann & Gregory James, Dictionary of Lexicography, Routledge, 2ed, 2002, p.(88).

(٢) د. محمود فهمي حجازي: الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات: مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد (ذو القعدة ١٣٩٧هـ- نوفمبر ١٩٧٧م)، ج٤٠/ ٨٩.

ويستمد هذا البحث أهميته من جانبين:

أحدهما: أن مصنِّف المعجم هو معجميٌّ جمع بين التنظير والتطبيق في الصناعة المعجمية، وهذه خصلة نادرة؛ إذ إن أكثر المعجميين لا يكشفون عن نظرياتهم المعجمية التي طبقوها في صناعة معجماتهم، وقد سبق التنظيرُ التطبيقَ لدىٰ العلايلي، وذلك في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد»، وأما التطبيق فله فيه معجمان: أحدهما «المعجم»، والآخر «المرجع».

والجانب الآخر: خصوصية النظرية المعجمية التي انطلق المصنِّف منها في جمع المادة اللغوية لمعجمه «المرجع»، وفي طريقة تصنيفها وشرحها؛ إذ إنه أراد أن يقدم معجمًا موسوعيًّا وسيطًا، يجمع بين خصائص «المعجم العام»، وخصائص «المعجم التاريخي»، وخصائص «المعجم المختصّ»(١).

فحدود هذه الدراسة إذن معجم «المرجع»، مع الإفادة مما يتصل بتنظير العلايلي لنظريته المعجمية في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد». والمنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي.

وثمة عددٌ من الأسئلة التي يمكن طرحها حول هذا الموضوع، ويسعىٰ البحث إلىٰ الإجابة عنها:

(١) انظر: العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد: المكتبة العصرية، القاهرة، ط١، ١٩٣٨م: ص(١١١)، (١١٤).

أحدها: ما الهدف أو الأهداف التي انطلق منها العلايلي في تصنيف معجم «المرجع»، وكيف أثّرت تلك الأهداف في الإجراءات التي طبقها في جمع مادته اللغوية؟

وثانيها: ما مصادر مدوَّنة «المرجع» التي اعتمد عليها العلايلي في جمع مادته اللغوية، وما موقفه منها، وكيف وظَّفها؟

وثالثها: ما طبيعة المادة اللغوية للمداخل والشواهد، وما طبيعة الوحدات المعجمية المكونة للمداخل، وهل جُمعت وفق معيار معين أو لا؟

ورابعها: ما طبيعة النظرية الدلالية التي بنىٰ عليها العلايلي طريقته في تصنيف المداخل وتنظيمها، وما مدىٰ صدق هذه النظرية، وقابليتها للتطبيق؟

وخامسها: ما طبيعة المعلومات اللغوية التي قدمها العلايلي في شروحه وتعليقاته علىٰ المداخل؟

وللإجابة عن تلك الأسئلة قسَّمتُ خطة البحث إلىٰ هذه المقدمة؛ التي قدمتُ فيها فرضية البحث، وحدوده، ومنهجه، ومشكلته، وخطته، والدراسات السابقة، ثم تمهيدٍ خصصتُه لترجمة المصنِّف، ووَصْفِ البنية الكبرىٰ «للمرجع»، ثم فصلين: أحدهما: يختص بدراسة أسس جمع المداخل اللغوية وتصنيفها، والفصل الآخر: يختص بدراسة المعلومات اللغوية المقدَّمة في شروح المداخل، ثم خاتمةٍ تضم أهم نتائج الدراسة، ثم قائمةٍ بالمصادر والمراجع، ثم ملحقٍ بأهم الرموز والاختصارات التي وردت في هذه الدراسة.

وثمة دراسات سابقة حاولَتْ البحث في جهود العلايلي اللغوية والمعجمية، ولكن لم يكشف أيٌّ منها عن أسس النظرية المعجمية عند العلايلي من خلال دراسة المحتوىٰ اللغوي؛ دراسةً فاحصةً مدقِّقةً، لأي من معجمَيْه: «المعجم»، و«المرجع». ومن تلك الدراسات التي تمكنت من الاطلاع عليها- ثلاث دراسات:

- **الدراسة الأولى**: كتاب لحكمت كشلي فوّاز، بعنوان: «الشيخ عبد الله العلايلي ومعجماته اللغوية: دراسة وتحليل ونقد»، نُشر سنة (١٤١٦هـ-١٩٩٦م)، ويتكون من مقدمة وفصلين: أولهما بعنوان: الشيخ عبد الله العلايلي، ويقع هذا الفصل في نحو أربعين صفحة (ص٧- ٤٨)، تحدثت فيه الباحثة عن نشأة العلايلي وأطوار حياته ونشاطه السياسي ودراساته ومؤلفاته، وأفكاره اللغوية في كتابيه: «مقدمة لدرس لغة العرب» و«أين الخطأ؟». والفصل الآخر بعنوان «معجمات عبد الله العلايلي»، ويقع هذا الفصل في نحو ست وثلاثين صفحة (ص٤٩ - ٧٥)، تحدثت فيه الباحثة تحت خمسة العنوانات الفرعية الآتية: المعجم العربي في طور التجديد (ص٥١- ٥٦)- المعجم كيف نضعه؟ (ص٥٧- ٥٩)- المرحلة النطقية (ص٦٠)- المعجم (ص٦١- ٦٩)- المرجع (ص٦٩- ٧٥).

- **الدراسة الثانية**: مقال لعبد الله الجبوري، بعنوان: «معجم العلايلي: مادته ومنهجه»، نُشر في مجلة المجمع العلمي العراقي (مج ٤٧، جـ٣، عدد أكتوبر سنة ٢٠٠٠م)، ويقع المقال في ثلاث عشرة صفحة (ص٢٢٧- ٢٣٩). وهدفه محاولة التعريف بمعجمَيْ العلايلي: «المعجم»، و«المرجع»، "وبالأسس التي سار عليها مؤلفهما، مركِّزًا علىٰ الجهود

اللغوية في صناعته (للمعجم) الذي كان من سمات النهج (العلمي) للتأليف في اللغة"(١).

وخلاصة محتوى المقال في ثلاث نقاط:

إحداها: تلخيص آراء العلايلي التي ذكرها في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد» حول تصوره لطريقة وضع (المعجم الجديد)(٢).

وثانيتها: الحديث عن ثمرة هذه الآراء التي ظهرت في معجمَيْ العلايلي: «المعجم» و«المرجع»، ثم تلخيص الأسس التي ذكرها العلايلي لمخطط معجمه «المعجم»(٣).

وثالثتها: عقدُ مقارنة بين «المعجم» للعلايلي و«المعجم اللغوي التاريخي» لفيشر و«المعجم الكبير»، وانتهىٰ من تلك المقارنة إلىٰ تفضيل معجم العلايلي عليهما، وعدِّه أنفع للقارئ(٤).

- **الدراسة الثالثة**: بحث لعبد الرحمن حسن العارف بعنوان: «التجارب السابقة لوضع المعجم التاريخي للغة العربية: معجم المرجع للعلايلي أنموذجًا»، منشور ضمن: (أعمال ندوة المعجم التاريخي للغة العربية: قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية)، سنة ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، ويقع البحث في اثنتي عشرة صفحة (ص٧٢٥- ٧٣٦)، وهدفه دراسة معجم

---

(١) عبد الله الجبوري: معجم العلايلي: منهجه، ومادته: المجمع العلمي العراقي، مج ٤٧، جـ٣، ع أكتوبر، ٢٠٠٠م، ص(٢٢٧).

(٢) انظر: السابق نفسه: ص(٢٢٧- ٢٣١).

(٣) انظر: السابق نفسه: ص(٢٣١- ٢٣٥).

(٤) انظر: السابق نفسه: ص(٢٣٥- ٢٣٧).

«المرجع» من حيث هو تجربة فردية تُعدُّ أنموذجًا من بين إسهامات متعددة حاولت وضع معجم تاريخي للغة العربية. **ويقول الباحث في ملخصه:** "وتحاول هذه الدراسة أن تدرس هذا المعجم؛ من حيث تحليل مادته، ومنهج مؤلفه، وكيفية ترتيب مداخله، وموازنته ببعض التجارب السابقة واللاحقة في مضمار وضع المعجم اللغوي التاريخي للغة العربية"(١)؛ وانطلق العارف من فرضية أن معجم «المرجع» هو معجم تاريخي؛ بل بالغ في فرضيته فزعم أنه هو المعجم الوحيد في العربية "الذي يُمكن أن يُنظر إليه علىٰ أنه معجم تأريخي للغة العربية"(٢)، **والبحث يتكون من ملخص،** وتمهيد، وترجمة موجزة للعلايلي، ثم عنوان رئيس (معجم «المرجع») حدد تحته عنوانين فرعيين: أحدهما: (منهجه في المعجم)، والعنوان الآخر: (مصادره)؛ وقد لخَّص تحت العنوان الأول ما ذكره العلايلي في مخططه «للمرجع» من حيث الترتيب (الذي ذكر تحته بعض مؤيدي العلايلي فيه)، ثم ذكر أن من منهجه أيضًا إظهار الوحدة المنطقية لمعاني المفرد من خلال ظاهرة الإبدال أو المعاقبة (وهو ما ذكره العلايلي نصًّا في مقدمة «المرجع»)، ولم يشرح العارف ما عناه العلايلي بذلك، ولم ينقُده فيه، ثم قال: "ومن

(١) د. عبد الرحمن حسن العارف: التجارب السابقة لوضع المعجم التاريخي للغة العربية: معجم المرجع للعلايلي أنموذجًا: ضمن (أعمال ندوة المعجم التاريخي للغة العربية: قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية)، دار السلام، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م: مج٢/ ص(٧٢٥).

(٢) السابق نفسه: ص(٧٢٦).

منهجه التوسّع في شروحات المادة العلمية، بحيث اشتمل معجمه علىٰ الجانب العلمي والفني للمادة اللغوية، والمصطلحات العلمية، والتاريخية، والجغرافية، والاجتماعية، إضافة بطبيعة الحال إلىٰ الجانب اللغوي، مع إيراد ما يقابل اللفظة العربية في الفرنسية والإنجليزية عند الضرورة"(١)، وكل ذلك ذكره فؤاد أفرام البستاني ملخَّصًا في تقديمه «للمرجع»، ولم يزد العارف شيئًا جديدًا، ثم تحدّث عن عناية العلايلي بالمولّد والدخيل، ووَضْعِ حدود زمنية لدلالات الألفاظ، وأن منهجه في شرح المادة اللغوية "يسير وفق النظرة الدياكرونية، وهذا النهج الذي سار عليه العلايلي هو ما جعل معجمه (المرجع) يُصنَّف ضمن المعاجم التأريخية للغة العربية"(ص٧٣١)، ثم تحدث العارف تحت عنوان (مصادره) عن عدم ذكر العلايلي لمصادره ومراجعه التي اعتمد عليها، وأن قراءة المعجم توضح استناده إلىٰ المعاجم العربية القديمة وبعض المعاجم المعاصرة، وأنه "لم يكن مجرد ناقل عنها، بل كان مناقشًا وناقدًا لها"(ص٧٣١)، ولم يحاول العارف تتبع تلك المصادر من خلال نقول العلايلي منها في معجمه، كما أنه لم يتتبع مصادره الأخرىٰ، التي سوف تستوفيها دراستي هذه- إن شاء الله.

وقد ناقض العارف نفسه بالعودة إلىٰ الحديث عن ترتيب مواد المعجم بعد أن ذكر أنها رُتِّبت ألفبائيًّا تحت عنوان (منهجه في المعجم)، فعاد فزعم تحت عنوان (مصادره) أن العلايلي رتب المواد في (المرجع) "ترتيبًا

(١) السابق نفسه: ص(٧٣٠).

تاريخيًّا بحسب ظهور الصيغ، أي يقدّم البناء المعتلّ ثم الثنائي المضعّف ثم المهموز ثم المضاعف الرباعي في الثلاثي ثم الرباعي"(ص٧٣٢)، ونسب ذلك الزعم إلىٰ حسين نصار(١)، وهو ما لم يصنعه العلايلي في ترتيب مواد المرجع، ولم يصفه به العلاّمة حسين نصّار، وإنما كان حديث نصّار في سياق مناقشة العلايلي في طريقة الترتيب التي اقترحها للمعجم التاريخي في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب)، وليس وصفًا لترتيب المواد في «المرجع»، كما فهم العارف. ويشير هذا التناقض إلىٰ عجلة الباحث، واعتماده علىٰ آراء الباحثين الآخرين، دون تمحيصٍ أو مدارسة حقيقية لمتن المعجم المدروس.

ثم عرض العارف نقود حسين نصار علىٰ العلايلي في خصائص المعجم التاريخي، ومقترحات نصّار البديلة لآراء العلايلي في هذا الباب، وانتهىٰ الباحث إلىٰ عدّ (المرجع) معجمًا "يمكن البناء عليه من حيث المنهجية والتطبيقية مع التهذيب والتشذيب والاختيار... إذ هو قد وضع فعلاً أصول المعجم التاريخي، وما يمكن البناء عليه في وضع هذا المعجم"(ص٧٣٣)، ثم اختتم البحثَ بطائفة من النتائج، هي أقرب إلىٰ التوصيات والاقتراحات العامة جدًّا في وضع المعجم التاريخي، ذكر منها "أن هذا المعجم لم يسلم

(١) انظر: د. حسين نصار: المعجم العربي: نشأته وتطوره: مكتبة مصر، ط٢، ١٩٦٨م: ٢/ ٧٦٣.

من النقدات والمآخذ عليه"[1]، و"أن عمل المعجم التاريخي للغة العربية لا يمكن- بل يستحيل- أن يقوم به فرد واحد، أو هيئة علمية منفردة، أو دولة واحدة، بل لا بد من تظاهر الجهود الفردية، والمؤسسات ومراكز البحث المختلفة، والدول العربية بعامة"[2].

ويتضح من العرْض الموجز لتلك الدراسات السابقة اختلافها عن موضوع دراستي هذه؛ في الموضوع والهدف وطريقة التناول؛ وأن ما ورد في تلك الدراسات من تناولٍ لبعض ما نظَّر له العلايلي في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد» وفي مقدمة «المرجع»- لم يزد عن كونه تلخيصًا أو ترادًا لتلك الآراء دون نقدها ومناقشتها، ودون محاولة تقصِّي أصداء تلك الآراء في تطبيقات العلايلي في مداخل معجمه.

وتجدر الإشارة إلى طبيعة معجم «المرجع» الموسوعية، فقد وصفه مصنِّفه في عنوانه الفرعي بأنه «معجم وسيط علمي لغوي فني مرتَّب وفق المفرد بحسب لفظه»؛ فهو إذن معجم عام لغوي موسوعي. و«المعجم الموسوعي» نوع من التصنيف المعجمي الحديث، يجمع بين خصائص المعجم اللغوي، والموسوعة؛ تتكون مداخله من مادتين: المادة الأولىٰ:

(١) د. عبد الرحمن حسن العارف: التجارب السابقة لوضع المعجم التاريخي للغة العربية: معجم المرجع للعلايلي أنموذجًا: مج٢/ ص(٧٣٤).

(٢) السابق نفسه: الصفحة نفسها.

مادة لغوية قوامها الألفاظ العامة، والمادة الأخرىٰ: مادة موسوعية قوامها الأعلام والمصطلحات العلمية والفنية(١).

وهذا يعني أن «المرجع» يضم كذلك في شروحه نوعين من المعلومات المعجمية: المعلومات اللغوية، والمعلومات الموسوعية. وهو ما يثير أسئلة عن طبيعة كلتا المادتين في صناعة هذا المعجم: جمعًا وتصنيفًا، وكذلك عن طبيعة المعلومات الخاصة بشروح كلتا المادتين. ونظرًا لاختلاف طبيعة المادتين اللغوية والموسوعية- رأيتُ أنه من المناسب إفراد كل مادة منهما بدراسة مستقلة؛ فاقتصرتُ في هذا البحث علىٰ دراسة قضايا «المحتوىٰ اللغوي» في هذا المعجم، مع الإشارة إلىٰ طبيعة المداخل الموسوعية، من حيث هي جزء لا غنىٰ عنه في مداخل المعجم العام، دون الخوض في دراسة «المعلومات الموسوعية»؛ لخروجها عن إطار هذا البحث.

وقبل البدء في دراسة أسس النظرية المعجمية عند العلايلي- لا بد من تمهيد يشتمل علىٰ ترجمة المصنِّف، ووصف البنية الكبرىٰ «للمرجع».

---

(١) انظر: د. محمود فهمي حجازي، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ج٤٠، ص٩٠. ويُطلق عليه أيضًا «القاموس الموسوعي»، انظر: د. إبراهيم بن مراد: من المعجم إلىٰ القاموس، ص(٩٩). وانظر شرح مكافئه المصطلح الإنجليزي (encyclopedic dictionary) في:

R.R.K. Hartmann & Gregory James, Dictionary of Lexicography, p.(49).

التمهيد

أ- ترجمة المصنِّف: (١)

هو عبد الله بن عثمان بن عبد الله العلايلي(٢) (١٣٣٣ - ١٤١٧هـ)/ (١٩١٤ - ١٩٩٦م)، لبنانيُّ المولد والطفولة، مِصريُّ النشأة والفُتوَّة، سُنِّيٌّ، أزهريُّ المَشْرَبِ والطَّلَب، عالمٌ: لغويٌّ معجميٌّ فقيه، وأديبٌ: شاعر وناثر وخطيب، ومفكِّرٌ مثيرٌ للجدل؛ لا سيما في بعض آرائه وفتاويه الفقهية الشاذّة(٣). وله مقالات ومؤلفات في اللغة والأدب والفقه والتفسير والتاريخ والسياسة.

رحل العلايلي إلىٰ القاهرة سنة ١٩٢٤م، وهو في العاشرة من عمره؛ لطلب العلم بالأزهر الشريف؛ فتتلمذ علىٰ علمائه في ذلك الوقت، وتلقىٰ اللغة والنحو والفقه والتفسير. وكان شديد الإعجاب بأستاذه سيد بن علي المرصفي (ت١٩٣١م) خصوصًا من بين أساتذته، وكان يعدُّه كالمبرِّد والثعالبي في اللغة والنحو(٤).

---

(١) انظر في ترجمته: فايز ترحيني: الشيخ عبد الله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر، منشورات عويدات، بيروت، ط١، ١٩٨٥م، وجوزيف الخوري طوق: الشيخ الأحمر العلّامة عبد الله العلايلي، دار نوبليس، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، (أربعة أجزاء).

(٢) انظر: فايز ترحيني: الشيخ عبد الله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر: ص(٢١).

(٣) نحو فتواه بجواز زواج الكتابيّ بالمسلمة؛ لعدم ثبوت النص القطعي بالتحريم. وهي فتوىٰ شاذة خالف فيها إجماع الفقهاء. انظر: السابق نفسه: ص(٣٤٣).

(٤) انظر: السابق نفسه: ص(٢٥ - ٣٥).

وكانت حياة العلايلي حافلةً بالنشاطين العلمي والسياسي؛ فعلىٰ الجانب العلمي كان ينبذ التقليد والتعصب الأعمىٰ، وكان يضع لنفسه شعارًا في كل ما يكتب، مقولتَه: "ليس محافظةً التقليدُ مع الخطأ، وليس خروجًا التصحيحُ الذي يُحقِّقُ المعرفة"(١)، وعلّق علىٰ هذه العبارة بعد أن أعادها في مقدمته «للمرجع» بقوله: "فلا تمنعني غرابةُ رأيٍ، أظنُّ أنه صحيحٌ من إبدائه؛ لأن الشهرةَ لم تعُد أبدًا عنوانَ الحقيقة.. وأيضًا لا يحولُ بيني وبين رأيٍ، أنه قليلُ الأنصار؛ لأن الحقَّ لم يعُد يُنالُ بالتصويتِ الغبيّ، فالانتخابُ من عمل الطبيعة، وهي لا تُغالِطُ نفسَها كما لا تعمد إلىٰ التزوير"(٢). وأما علىٰ الجانب السياسي- فقد كان متأثرًا بمصطفىٰ كامل (ت١٩٠٨م)، متبنِّيًا آراءَه وتوجُّهاتِه السياسية والإصلاحية، وكان يرىٰ أنه زعيم الشرق كله، ورائد النهضة الإسلامية(٣). وكان موقفه من القضايا السياسية اللبنانية يتمثل في أمرين: أحدهما مقاومة الانتداب الفرنسي وفضح أذنابه من السياسيين الخونة(٤)، والأمر الآخر نبذ الطائفية ومحاربتها ومحاولة اقتلاع جذورها(٥).

(١) العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد: المطبعة العصرية، القاهرة، ط١، ١٩٣٨م: ص(٦).

(٢) العلايلي: المرجع: صـ(هـ) من المقدمة.

(٣) انظر: فايز ترحيني: الشيخ عبد الله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر: ص(٢٩).

(٤) انظر: السابق نفسه: ص(٤٩- ٥٤).

(٥) انظر: السابق نفسه: ص(٥٩- ٦١).

وفي المجالين العلمي والسياسي كتب مقالاتٍ عديدة في الصحف والمجلات اللبنانية والعربية(١)، وصنَّف عدة مؤلفات، منها: «المَعَرّي ذلك المجهول» ١٩٤١م، و«دستور العرب القَوْمِيّ» سنة ١٩٤١م، و«مَثَلُهُنَّ الأعلىٰ» سنة ١٩٤٧م، و«سُمُوُّ المعنىٰ في سموِّ الذات أو أشعة من حياة الحسين عليه السلام» سنة ١٩٤٨م، و«المعجم» سنة ١٩٥٤م، و«مِنْ أَجْلِ لُبنان أو قصائد دامية الحرف بيضاء الأمل» سنة ١٩٧٧م، و«أين الخطأ؟» سنة ١٩٧٨م(٢).

وتوفي العلايلي (رحمه الله) ببيروت سنة ١٩٩٦م (١٤١٧هـ) عن اثنين وثمانين عامًا.

ب- وَصْفُ البنية الكبرى «للمرجع»:

المقصود بمصطلح «البنية الكبرىٰ»: مجموع الأقسام المكوّنة للمعجم؛ متضمنةً «البنية الكلية»، و«المادة الخارجية»(٣).

---

(١) ذكر فايز ترحيني أنه استطاع أن يُحصِيَ منها مائتين واثنين وعشرين مقالاً موزعةً علىٰ ثمانٍ وعشرين مجلة وصحيفة. انظر: فايز ترحيني: الشيخ عبد الله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر: ص(٣٧٦).

(٢) انظر: السابق نفسه: ص(٣٦٧).

(٣) حول مفاهيم: «البنية الكبرىٰ» (megastructure)، و«البنية الكلية» (macrostructure)، و«المادة الخارجية» (outside matter)، انظر، علىٰ الترتيب:

R.R.K. Hartmann & Gregory James, Dictionary of Lexicography, Routledge, 2ed, 2002, p.(93), p.(91), p.(104).

ومعجم «المرجع» لم يَطبع منه مصنِّفُه سوىٰ جزئه الأول في مجلد واحد. لـذا فوَصْـفُ بنيتِـه الكبـرىٰ مقتصِـرٌ- بطبيعـة الحـال- علـىٰ هـذا المجلـد المطبوع، الذي يمثِّل نحو ثلث حجم المعجم المفترض. ويقع هذا المجلد المطبـوع في نحـو سـتين وتسـعمئة صـفحة، مـن القطـع المتوسـط (٢١,٥×١٤)سم.

وتتكون «بنيته الكبرى» من مكوِّنين:

أحدهما: البنية الكلية: وهـي قائمـة الكلمـات الرئيسـة (المـداخل) التـي يتكون منها متن المعجم. وقـد نظَّـر المصـنِّف لطريقته في ترتيـب المـداخل الرئيسة، تحت عنوان: مُخَطَّط «المرجِع»، وهو العنـوان الفرعـيّ الوحيـد في المقدمـة. وذكـر تحتـه أنهـا مرتَّبـة ألفبائيًّـا بحسـب النطـق؛ للمشـتقات والمصطلحات، والجذور التي أدرج تحتها تصـريفات الأفعـال، وأنـه سـرَد المشـتقات تحـت جـذورها سـردًا مـع إحالتهـا إلـىٰ مواضـعها مـن الترتيـب بحسب النطق(١).

وتندرج المداخل الرئيسة في المجلد الأول تحت خمسة أبواب (مـن أول مادة «ا» في باب «الألف»، إلىٰ آخر مادة «جدا» من باب «الجيم»). وتقـع في ست وثلاثين وسبعمئة صفحة مرقومة، كل صفحة مقسَّمة إلىٰ نهرين، وكل نهر يضم أربعين سطرًا، وعـرض الكتابـة في كـل نهـر نحـو ٣,٥ سـنتيمترًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحـد نحـو ثمـاني كلمـات، والكتابـة في مـتن المعجـم مدوَّنـة بخـط النسـخ ببنـط صـغير مقـروء، مقـاس (٨) أو (٩)

(١) انظر: العلايلي: المرجع: ص(ح).

تقريبًا، والمداخل الرئيسة متطرفة قليلاً بمقدار الحرف الأول، في الهامش الأيمن من كل نهر، وهي مدوَّنة ببنط مثقَّل.

والمكوِّن الآخر: المادة الخارجية: وهو مصطلح يشير إلىٰ سائر مكونات البنية الكبرىٰ التي لا تشمل قائمة المداخل الرئيسة، وإنما تشمل: المقدمات، والملاحق، واللوحات والجداول الموضِّحة، في المعجمات والأعمال المرجعية (١).

وتتكون المادة الخارجية في «المرجع» من قسمين:

القسم الأول: مقدمات المعجم: وهي أربعة عناصر:

١ – **صفحة العنوان:** كُتِبَ فيها اسم المصنف في سطر مستقلٍّ في الأعلىٰ: عبد الله العلايلي، وتحته عنوان المعجم ببُنطين مختلفين في سطرين: أحدهما ببُنطٍ مثقَّل كبير؛ يُشير إلىٰ العنوان الرئيس: «المرجِع»، والآخر ببُنطٍ مخفَّفٍ أصغر في الحجم قليلاً؛ يشير إلىٰ العنوان الفرعي الشارح لذلك العنوان الرئيس، بهذه العبارة: «معجم وسيط علميّ، لغويّ، فنيّ، مرتَّبٌ وفقَ المفرَد بحسب لفظه»، وكُتب في صفحة تاليةٍ غير مرقومة مختصرًا هكذا: «المرجع» عنوانًا رئيسًا في سطر، و«معجم وسيط» عنوانًا فرعيًّا شارحًا في سطر.

(١) «المادة الخارجية» هو مكافئ المصطلح (outside matter). انظر شرحه في:
R.R.K. Hartmann & Gregory James, Dictionary of Lexicography, p.(104)

٢ - **تمهيد**: بقلم فؤاد أفرام البُستاني، رئيس الجامعة اللبنانية، ويتكوَّن هذا التمهيد من سبع فقرات، ويقع في ثلاث صفحات مرقومة بالحروف الأبجدية (أ- ج). ويمكن تلخيص مضمونه في ثلاث نقاط:

إحداها: التنويه بقيمة معجم «المرجع»، وأنه تطبيق لنظرية العلايلي التي قدمها في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب». قال: "وما هو أَنْ تداول القومُ تلك المقدمة، وفيها السؤال الملحّ: «كيف نضع المعجم الجديد؟» يليه الجواب المستفيض في خصائص هذا المعجم مفصَّلةً علىٰ آراء المؤلِّف، وأكثرها حديث جريء؛ حتىٰ أخذ بهم التَّوْق إلىٰ شهود تحقيق الرغبة، وتجسيم الفكرة، وتطبيق النظرية... فكانت تلك المحاولة الكبرىٰ في «المعجم» الكبير. وكان من ثمارها هذا «الوسيط» الجامع ما لم تجمعه المطوَّلات السابقة"(١).

وثانيتها: الثناء علىٰ طريقته في الترتيب؛ إذ رأىٰ فيها تيسيرًا علىٰ الخاصة والناشئة وجمهور العامة(٢).

وثالثتها: بيان تنوع مادته اللغوية. قال: "وبعد، «فالوسيط» ليس بالمعجم اللغوي الصرف. إنما هو إلىٰ ذلك، معجم اصطلاحات علمية، وتاريخية، وجغرافية، واجتماعية، اصطلاحات مقررَّة أو مقترَحة. وهو فوق ذلك، معجم ترجمة، إذ إن المؤلف حرص في تطلّبه دقة التحديد ووضوح

(١) فؤاد أفرام البستاني: تمهيد، المرجع: ص(أ).

(٢) انظر: السابق نفسه: ص(ب).

التعريف، أن يضع بإزاء الألفاظ المهمة، ما يقابلها في الفرنسية والإنكليزية. وإذا بكتابه خمسة معاجم في معجم واحد"(١).

٣- **مقدمة:** بقلم المصنِّف في سبع صفحات مرقومة كذلك بالحروف الأبجدية (د- ي). وتتكوّن من ثلاث وعشرين فقرة؛ ويمكن تلخيص أهم مضامينها في ثلاث نقط رئيسة:

إحداها: الأسباب والدوافع والأهداف التي حفزته إلىٰ تصنيف «المرجع»؛ وذلك في الفقرات الخمس الأولىٰ، ثم في فقرات ثلاث أخرىٰ: الفقرة السابعة عشرة، والفقرتان: الحادية والعشرين، والثانية والعشرين. وسوف أناقش ما نظّره في تلك الفقرات في الفصل الأول في قضية الهدف من جمع المادة اللغوية «للمرجع».

وثانيتها: طَرْح بعض المبادئ الفكرية والنظرية العامة في اللغة، وأكثر تلك الأفكار سبق له تناولها في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب». ويمكن تلخيص ما ذكره منها في مقدمة «المرجع» في النقاط الآتية:

١- تأكيد حاجة علوم العربية إلىٰ إعادة الدرس والتجديد، مع رفض التقليد، والاجتهاد في تصحيح ما وقع في درسها من أخطاء. وتخلَّلَ ذلك انتقادُه موقف اللغويين المحافظ من القوانين التي وضعها سالفوهم، ووصَفَ تلك القوانين بأنها "لم تكن في أولها إلا وَهْمًا خاطئًا، أو نتيجةَ درس غير مستقيم ولا مُحقَّق"(٢). وأكّد رَفْضه القانونَ الذي أطلق عليه «قانون السببية» في تفسير اللغة، وعلل ذلك بقوله: "فاللغة، ومنزلتُها من

(١) السابق نفسه: ص(ج).

(٢) السابق نفسه: ص(و).

التصنيف الاجتماعي، أنها مؤسسةٌ مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بنشاط الإنسان، تتحرّك بقانون الغاية لا السببية"(١).

٢- الدعوة إلىٰ فَتْح بابِ القياس في اللغة علىٰ مصراعيه؛ بناءً علىٰ ما ذكره ضاهر الشويري في رسالته «اللُّمَع النواجم في اللغة والمعاجم»؛ أخذًا بقول المازنيِّ في «الاقتراح»، وابن السِّيد البطْليوسي في «الاقتضاب»؛ والفيّوميّ في «المصباح»(٢).

٣- الحديث عن علاقة اللغة بالفكر، وأنها علاقة تلازم وجودي(٣).

وثالثتها: مخطط «المرجع»، وقد تناول فيه نقطتين:

١- وَصْف طريقة الترتيب التي طبقها في المعجم. وقد سبق بيانُها في وصف البنية الكلية.

٢- الإشارة غير الصريحة إلىٰ موقفه الرافض لظاهرتي «تعدد المعنىٰ» و«المشترك اللفظي» في اللغة، بمحاولة إظهار الترابط المنطقي بين معاني المفرد، وهو ما سماه «الوحدة المنطقية لمعاني المفرد»، وفسَّر عدم المنطقية بين تلك المعاني- إذا وقعت- بظاهرة الإبدال الصوتي. ووصَف جهد اللغويين القدامىٰ بأنه لم يتجاوز حدّ الجمع والقمش كيفما اتفق بغير تنخُّل أو استصفاء(٤). وسيأتي تحليل نظريته الدلالية تلك، ونقدها في الفصل الأول من هذه الدراسة.

---

(١) السابق نفسه: الصفحة نفسها.

(٢) انظر: السابق نفسه: ص(ز-ح).

(٣) انظر: السابق نفسه: ص(ز).

(٤) انظر: السابق نفسه: ص(ط).

٤ – مسرد بالمصطلحات (وهو ملحق في آخر مقدمة المعجم يضمّ الرموز ومؤشرات الاستخدام الموظَّفة في المعجم) في صفحتين غير مرقومتين.

والقسم الثاني: ملاحق المعجم:

وهي تقع في نهاية المجلد الأول، بعد متن المعجم مباشرة، وتتكوَّن من أربعة عناصر: مَسْرَدين يضمّان المكافئات الفرنسية والإنجليزية الواردة في شروح المعجم، وهما يقعان في أربع ومئتي صفحة غير مرقومة: **أحدهما** مسرد ألفبائيّ (فرنسي– عربي) في مئة صفحة، **والآخر** مسرد ألفبائيّ (إنجليزي– عربي) في أربعٍ ومئة صفحة. ثم مقدمةٍ أخرىٰ للمعجم بالفرنسية بقلم بشر فارس، من القاهرة، في نحو أربع صفحات. ثم ترجمةٍ لصفحة الغلاف بالفرنسية.

الفصل الأول

أسس جمع المادة اللغوية وتصنيفها

المقصود بجمع المادة اللغوية في الصناعة المعجمية عملية تكوين المدوَّنة القاموسية(١). ويُطلق عليه مصطلح «الجَمْع»(٢). ويرىٰ إبراهيم بن مراد أن «الجَمْع» يقوم علىٰ ركنين رئيسين هما: المصادر، والمستويات اللغوية(٣)، وفي ذلك يقول متحدِّثًا عن دور مصنِّف المعجم فيهما: "ورُكنا الجمع.. مُثيران لقضايا ينبغي لمؤلِّف القاموس العناية بها وتحديد المقاربة المنهجية التي سينطلق منها في التطبيق... فإنه ينبغي له.. أن يحدد المصادر التي سيعتمدها في تكوين مدوَّنته القاموسية: هل يعتمد القواميس السائرة في الاستعمال- وخاصة القديمة- فيختار منها مادته المعجمية كما فعل مؤلفو القواميس العربية السابقون منذ القرن الرابع الهجري إلىٰ اليوم.. أم يعتمد «النصوص الحية» المتداولة بين الناس... ثم ينبغي له أن يحدد المستوىٰ أو المستويات اللغوية التي تنتمي إليها الوحدات المعجمية التي سيدوِّنها"(٤).

---

(١) انظر: د. إبراهيم بن مراد: من المعجم إلىٰ القاموس: ص(١١٧).

(٢) وهو اصطلاح ابن منظور (ت٧١١هـ) في مقدمة «لسان العرب»، ص(٢). وانظر وقارن: د. إبراهيم بن مراد: المعجم العلمي العربي المختص حتىٰ منتصف القرن الحادي عشر الهجري: دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م، ص(٦٩- ٧٠).

(٣) انظر: السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) السابق نفسه: ص(١١٧- ١١٨).

وأرىٰ أن ثمة ركنًا ثالثًا أساسيًّا يسبق ركني الجمع آنفي الذكر، وهو «الهدف»؛ فقد عدّه محمود فهمي حجازي من المعايير الموضوعية لتصنيف المعجمات؛ إذ "تتحدد المداخل بالهدف من المعجم"(١)، "ويرتبط الهدف بطبيعة من يُوَجَّه إليهم العمل، وتوقعاتهم منه"(٢)؛ فما الهدف الذي وضعه العلايلي عند جمع المداخل اللغوية «للمرجع»، وما طبيعة قُرّائه المستهدفين؟

وثمة ركنٌ آخر يرتبط بالهدف، وهو طبيعة المداخل أهي لغوية أم موسوعية أم تجمع بين الطبيعتين اللغوية والموسوعية؟ وكذلك ما طبيعتها من حيث المستوىٰ اللغوي أو المستويات اللغوية التي جُمعت منها لتخدم الهدف المنشود للمعجم؟

ثم تتلو عمليةَ الجمع عمليةُ تصنيف المداخل وتنظيمها، وهذه العملية يُفترض فيها أنها مبنية علىٰ نظرية دلالية معينة من حيث النظر إلىٰ العلاقات الدلالية بين الوحدات المعجمية المكوِّنة للمداخل؛ أهي من قبيل الاشتراك اللفظي، أم أن كل وحدة معجمية يُخصَّص لها مدخل مستقل؟ وتلك النظرية الدلالية بحاجة إلىٰ الاكتشاف والفحص.

إذن تقوم عملية الجمع والتصنيف على أربعة أسس، هي: الهدف، والمصادر، وطبيعة المداخل، والنظرية الدلالية (التي يقوم تصنيف

---

(١) د. محمود فهمي حجازي، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ج٤٠، ص(٩٦).

(٢) السابق نفسه، ص٨٩.

المداخل اللغوية وتنظيمها علىٰ أساسِها). وفي هذا الفصل محاولة الكشف عن تلك الأسس الأربعة.

أولاً: الهدف:

لقد أشار العلايلي في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب» إلىٰ بعض القرّاء المستهدفين من «المعجم المادي»، فذكر منهم الناشئة والخاصة، قال: "وهذا وإن يكن يلزمه عملان ويتضخم معه المعجم العربي بعض الشيء، يسهل مهمة الاستقلال بدرس المعاجم وبالرجوع إليها علىٰ الناشئة، وبعض الخاصة الذين يعتاص عليهم تناول كلمة من معجم كالقاموس، وينبغي أن تثبت فقط علىٰ هذا الوجه الزوائد غير الواضح شكل زيادتها، وأما القياسية الواضحة فتثبت من أول الأمر بمحلها المادي (كفاعل ومفعول)، ثم يأخذ بعمل شكلي كالتفرقة بين الحقيقة والمجاز واختلاف المعنىٰ باختلاف الوصفية والاسمية..."(١).

وأما عند ذكره الغرض من «المعجم النشوئي»- فإنه قال: "وهذا يُفرغ فيه إلىٰ دَرْس المواد وكيف كان نشؤها، ويتناول المفردات من حيث هي عربية عريقة أم تنظر إلىٰ مصدر غير عربي، ودَرْس كل الملاحظ الاعتبارية عليه بحيث يكون علىٰ وضوح تام فيه ما يُدْعىٰ باختلاف اللغات واللهجات وتداخلها وما وراءها من مشاكل في اللغة"(٢)؛ فالعلايلي لم يذكر القراء المستهدفين من «المعجم التاريخي»، لكن من المؤكّد أنهم ليسوا الناشئة

(١) العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد: ص(١١٢).

(٢) السابق نفسه: ص(١١٣).

ولا عامة الناس، وإنما هم الباحثون المتخصصون في دراسة العربية؛ إذ هم الذين يعنيهم البحث في أصول الألفاظ، وتطور أبنيتها ومعانيها باختلاف الأزمنة، واختلاف دلالاتها باختلاف اللغات واللهجات.

وعلىٰ الجانب الآخر- يبدو المفهوم من ظاهر مقدمة «المرجع» أنه معجمٌ مقدَّمٌ للناس جميعًا دون تحديد طائفة أو فئة منهم دون أخرىٰ؛ فقد ذكر العلايلي كلمة (الناس) ثلاث مرات في تلك المقدمة؛ في قوله: "فحفزني هذا كله إلىٰ بحث العربية بحثًا جديدًا من الأساس، والعمل علىٰ إبدائها بالشكل الخليق بها، والقمين بتقديمها إلىٰ الناس تقديمًا سائغًا ميسورًا"(١)، وفي قوله: "وأنا ما فتئتُ، مذ أَدرْتُ القلم وتعاطيتُه، أعملُ في حقلِ اللغة. وحين أردتُ أن أنشر في الناس شيئًا كان موضوعُها أوَّل ما نشَرْت، وحين رغِبتُ أن أُذيع في أسماع الناس حديثًا كان موضوعُها أوَّل ما أذَعْت"(٢).

فقرُّاء «المرجع» المستهدفون- كما هو ظاهر من مقدمة المصنِّف- هم عامّة الناس، ولذلك فإن العلايلي- علىٰ نحو ما ذكر- كان يُحاول سدَّ ثغرةٍ ما، والاستجابة لحاجةٍ مُلحَّة؛ دعته إلىٰ تقديم العربية ميسَّرة، وإلىٰ التركيز علىٰ إظهار حيويتها وطواعيتها؛ ليبرهن علىٰ قدرتها علىٰ البقاء ومجاراة متغيرات الحضارة المعاصرة؛ إذ يشير في مطلع تلك المقدمة إلىٰ محاولته الذبَّ عن العربية والدفاعَ عن اتهامها بالقصور عن تلبية متطلبات

(١) العلايلي: المرجع: ص(د) من المقدمة.

(٢) السابق نفسه: ص(ز).

الحضارة الحديثة، يقول: "محاولةٌ في جنب العربية هو هذا «المرجع»، تمنيتُ أن تجيء بمحلِّها من الحاجة والتساؤل.... فالعربية، كما تعرف، اتُخِذت غَرَضًا تتواقع فيه النصالُ على النصال، من فئاتٍ- وما أكثرها- لعِبت بساحتها الأهواء. فهي عند نفرٍ، لغةٌ شائخةٌ منزوفة الطاقة والمائيَّة، لا تنهض بفكرٍ ولا تجري في مضمار الحضارة إلىٰ غايته حتىٰ تلهَث، ويبطل فيها نَبَضُ الحرف.. وهي عند آخر، لغةٌ جاءت والصعوبةَ علىٰ موعِد، فالقاعدةُ فيها عَصِيَّةٌ لا تلين، والقانون النحويُّ إدراكيٌّ مُثقَل، لا يتفق والاستجاباتِ العفويّة"(١).

فالهدف الرئيس الذي سعىٰ العلايلي إلىٰ تحقيقه من جمع المادة اللغوية لمعجمه «المرجع» هو الكشف عن مرونة العربية وقدرتها علىٰ استيعاب التطور الحضاري، وقد صرّح بهذا الهدف في قوله في موضع آخر من تلك المقدمة: "وعلىٰ أن المكتبة العربية حافلة بالمعاجم من كل نوع وكل لون، وَقفَتْ في مضمار السعي الحضاري ولمّا تتكامَلْ. وهذا ما حمَلني علىٰ تقديم معجم خليق بإبدائها إبداءً سائغًا يكفل لها الطواعِيَةَ، ويُنْزِلُها المنزلة الحيَّة المرموقة"(٢). فإلىٰ أي مدىٰ حقق العلايلي ذلك الهدف؟ وما الملامح الدالة علىٰ ذلك؟

(١) السابق نفسه: ص(د)

(٢) السابق نفسه: ص(ز).

فيما يبدو لي أنه حقق هدفه ذلك من خلال ثلاثة إجراءات:

أحدها: اتباعه طريقة ميسرة من طرق الترتيب التي تجمع بين الترتيب الألفبائي للصورة المنطوقة للمصطلحات والمشتقات، والترتيب الجذري للأفعال بتصريفاتها المختلفة(١).

وثانيها: محاولته الكشف عن حيوية العربية في العصور المتتابعة؛ من خلال الاستشهاد والتمثيل بنصوص حية؛ مصنَّفةٍ بحسب مستوياتها الأدبية النثرية والشعرية.

وثالثها: محاولة المصنف الكشف عن حيوية الفصحىٰ المعاصرة، وإثبات قدرتها علىٰ مواكبة الحداثة، وقد تجلّىٰ ذلك في مظهرين:

أحدهما: اجتهاده في بيان الدلالات المستعملة للألفاظ في العصر الحديث؛ متىٰ وُجدت؛ فيذكر في نهاية شرح المدخل المعاني المستعملة في العصر الحديث من بين المعاني المذكورة للكلمة.

والمظهر الآخر: اجتهاده في إفراد مداخل فرعية للمصطلحات الشائعة في العربية المعاصرة مع إدراج مكافئاتها الإنجليزية والفرنسية إزاءَها.

مثال ذلك للمظهرين معًا المدخل ثَوْرَة: "«سم» القطعة العظيمة من الإقْط... ‖ ـــ الكثرة في قولهم: ثَوْرَةٌ من فرسان... ‖ ـــ بقرة الحراثة... ‖ ـــ (○) قانونيًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا: اندفاع عنيف تغييرًا للنظم الموضوعة

(١) انظر: السابق نفسه: ص(ح). وقد سبق بيان ذلك في وصف البنية الكبرىٰ في التمهيد من هذه الدراسة.

التي تفرض حتميّاتُ التطور الخروجَ عليها... «انج، فر REVOLUTION» II ـــ فكريًّا: الارتياب في المثل الأعلىٰ الذي بان تخلُّفه أو خطؤه، حين تشيع في الناس رغبةُ الانتقاض عليه. II ـــ (○، ضعيف) عسكريًّا: بإزاء «انج MUTINY» و«فر MUTINERIE» والأَوْلَىٰ: عصيان، عناد.= مستصفىٰ: الكلمة في مجال الاستعمال بالمعنيين: الرابع والخامس المولَّدين".

فكما هو ملحوظ في هذا المدخل أنه ذكر في نهاية المدخل موقف المعاني المذكورة من الاستعمال في العصر الحديث، بعد أن ذكر المكافئات الإنجليزية (انج)، والفرنسية (فر) إزاء معانيها المعاصرة.

فتلك هي ملامح الهدف الرئيس لمعجم «المرجع»، ولكن- علىٰ نحو ما هو ظاهر من مقدمة المعجم- فإن ثمة هدفين آخرين، بين جنبي ذلك الهدف:

أحدهما: تقديم مادة لغوية مرجعية؛ تكون أداةً من أدوات البحث في تطور ألفاظ اللغة وتطور دلالاتها: فقد ذكر المصنف في المقدمة أن من مهمّات معجمه تتبعَ دلالات الألفاظ في المراحل الزمنية المختلفة، من جانب، ومحاولةَ الربط بين الدلالات الحديثة والدلالات القديمة، من جانب آخر. ويتضح ذلك من قوله: "فهذا «المرجع» إذن، عمل يتصل بالأساس اللغوي ويتصاعد مع اللغة تصاعُدَها الطبيعيَّ الحيوي الحضاري.. فهو يكشف عن تطور اللغة في جانبها اللِّغائي «الفيلولوجي»، ثم يحقق دلالتها القديمة، ويصل بينها وبين ما يحمل الذهن الحديث من طوابَع ومفاهيم، ليفرغَ أخيرًا إلىٰ فتح باب الاشتقاق علىٰ مصراعيهِ وتطبيقه

بأوسع أشكاله"(١). ويبدو أنه يَعْني بالجانب الذي اصطلح علىٰ تسميته بـ«اللغائي»، أو «الفيلولوجي» البحثَ في تطور الألفاظ والمعاني. فإذا كان البحث في تطور الألفاظ ودلالاتها هدفًا عند العلايلي؛ فما ملامح ذلك الهدف في معجمه؟

لقد تجلَّى ذلك الهدف في شروح مداخل «المرجع» في خمسة ملامح:

– **الملمح الأول:** محاولات المصنِّف تأصيل كثير من الألفاظ؛ ببيان العربي الأصيل والمعرّب الدخيل. مثال ذلك قوله في أصالة عربية كلمة بَيْد: "ـــ«صف» الرديء في قولهم: طعامٌ بَيْدٌ؛ قيل: دخيل من «الفارسية: بلا فائدة» وهو وهم". ومثال تأصيله الكلمات الأعجمية قوله في التعليق علىٰ المدخل بَيْرَق: "(★من الفارسية) الراية والعَلَم. ومن مركباته: بَيْرَقْدار: «صف» حامله". وكذلك تأصيله المدخل بُستُوقة: "(★من السريانية) القُلَّة المَطْلِيَّة من الفخّار".

– **الملمح الثاني:** محاولاته الكشف عن المستعمل والمهجور من الجذور والمشتقات، وكذلك المُمات منها والمحفوظ. مثال ذلك قوله في التعليق علىٰ المدخل (أوك): "(أوك): جذر مُمات الفعل، والمحفوظ من مشتقاته (أَوْكَة)، انظرها". وكذلك قوله في التعليق علىٰ المدخل (بيس): "ـــ المرءُ: تبختر؛ أصله المعاقبة بين الباء والميم. والجذر فعلاً واشتقاقًا من المهجور".

(١) العلايلي: المرجع: ص(هـ).

- **الملمح الثالث**: محاولاته الكشف عن التغيرات الصوتية التاريخية التي طرأت علىٰ بعض الألفاظ العربية كالقلب المكاني والإبدال الصوتي. فمثال القلب المكاني قوله في المدخل أَضْبَع: "«صف» من الكباش: المنكسر أحد قرنيه؛ دخله القلب المكاني، وأصله أعضب"، ومثال الإبدال الصوتي قوله في المدخل الفرعي الثاني للمدخل بَصيص: "ـــ العديد في قولهم: حصيصهم وبصيصهم كذا؛ أصله المعاقبة بين الباء والفاء".

- **الملمح الرابع**: محاولاته تحديد الفترات التاريخية التي استُعمل فيها اللفظ بدلالات جديدة، منذ العصر الجاهلي إلىٰ العصر الحديث، مع الاستشهاد لبعض تلك الدلالات المتطورة للفظ الواحد بشواهد موثَّقة، تمثِّل العصور المختلفة التي طرأت فيها الدلالات الجديدة. مثال ذلك- شرحه دلالات المدخل تنويه علىٰ هذا النحو: "«مص» الإشادة مدحًا أو إكبارًا. || ـــ (●، أندلسي) التعظيم والتشريف. ومن عباراتهم: يتشوَّف إلىٰ تنويه مجلسه بالعلماء «ابن خلدون». || ـــ (○) الذِّكْر قَبْلاً". فقد أشار في شرح هذا المدخل إلىٰ المعنىٰ الأصل المستعمل في اللغة منذ العصر الجاهلي، ثم أشار إلىٰ دلالتين مولَّدتين طرأتا علىٰ استعمال اللفظ: إحداهما: دلالة مولَّدة قديمًا في الأندلس، واستخدم للدلالة علىٰ توليدها مؤشِّر الاستخدام (●) الذي اصطلح عليه للإشارة إلىٰ اللفظ المولَّد قبل القرن السابع عشر الميلادي، والدلالة الأخرىٰ: مولَّدة في العصر الحديث، واستخدم للدلالة علىٰ توليدها مؤشِّر الاستخدام (○) الذي اصطلح عليه للإشارة إلىٰ اللفظ المولَّد بعد القرن السابع عشر الميلادي.

– **الملمح الخامس**: محاولاته تحديد مستويات الاستخدام اللغوي للألفاظ ببيان درجة فصاحتها في المجتمع؛ فقد ميَّز المصنِّف في بعض المداخل الاستخدامات العاميَّة من العاميَّة المفصَّحة من الفصيحة؛ كما في المدخل بَشّارَة الذي حدد مستوىٰ استخدامه بأنه (عاميّ)، وإن كان لم يحدِّد في أي من عاميات البيئات العربية. ولكنه في بعض المداخل حدَّد البيئة اللغوية التي استُخدم فيها اللفظ بدلالة مخصوصة؛ كما في المثال المذكور في الملمح السابق للمدخل تنويه الذي خصص إحدىٰ دلالاته بالبيئة الأندلسية.

والهدف الآخر- تصويبيٌّ معياريّ[1]؛ وقد ظهر في ملمحين:

أحدهما: الاستدراك علىٰ المعجمات السابقة بتصحيح الأخطاء الواردة فيها. وقد أشار إلىٰ ذلك في مقدمة المعجم بقوله: "ولست أزعم لمعجمي هذا أنه جاء علىٰ يد الكمال في منزلة السُّدَّة، وإنما هو دَأْبٌ جاهِدٌ أردتُ أن يكون أكمل من غيره.. ففي المعاجم القديمة طائفة كبيرة من الأخطاء..."[2]. ولكثرة تلك المستدركات، بدت كثير من تعليقات العلايلي في شروح المداخل كأنها هوامش وتعليقات مجموعة علىٰ المعجمات السابقة له، لا سيما «القاموس المحيط» و«لسان العرب»

(١) حول المعجمات المعيارية– انظر: د. محمود فهمي حجازي، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م، ج٤٠، ص(٨٩).

(٢) العلايلي: المرجع: ص(هـ).

و«المصباح المنير»، و«محيط المحيط» و«البستان» و«المنجد» و«أقرب الموارد». ومن أمثلة تلك المستدركات- قوله في شرح المدخل أَلْو: "ll ــ نُعَرُ الغَنَم: أي السخال والأجِنّة، باعتبار أنها عنوان نعمةٍ وعطاء، وتصحَّف في القاموس فغدا «بعر الغنم» مختلطًا عليه «الألو، الوأل» وتابعه في غير تمحيصٍ أصحاب محيط المحيط والبستان والمنجد". وقوله في شرح المدخل (ثرطم): "... وأخطأ في محيط المحيط إذ تابع نسخةً مصحَّفة عن القاموس فأضاف كلمة «غير» فجاءت العبارة «من غير غضب» والصواب إسقاطها".

والملمح الآخر: إبداء آرائه وترجيحاته اللغوية. وقد أشار إلىٰ ذلك في قوله: "واتخذتُ شعارًا لدرسي كله، هذه الكلمة: ليس محافظةً التقليدُ مع الخطأ، وليس خروجًا التصحيح الذي يُحقِّق المعرفة.. فلا تمنعني غرابةُ رأيٍ، أظنُّ أنه صحيح من إبدائه، لأن الشهرةَ لم تعد أبدًا عنوان الحقيقة.. وأيضًا لا يحول بيني وبين رأيٍ، أنه قليل الأنصار، لأن الحق لم يعد يُنال بالتصويتِ الغبيّ"(١).

وقد ظهرت تلك الآراء والترجيحات اللغوية في المظاهر الآتية:

- **المظهر الأول**: تفسير دلالات بعض الألفاظ بناء علىٰ نظريته في الإبدال الصوتي بترجيح انحدار تلك الألفاظ من جذور أخرىٰ؛ اعتمادًا علىٰ الحدْس والتخمين، في كثير من الأحيان، بغير دليل علمي أو وثيقة تاريخية. مثال ذلك قوله في شروح المداخل الفرعية لكلمة أَلْيَس: "«صف» الحسن

(١) السابق نفسه، الصفحة نفسها.

الخُلُق الوادع الناعم، مـ: لَيْساء، ج: لِيس... II ـــ «كناية تهكمية» الذي لا يغار علىٰ عِرْضه... ▲ II ـــ الشجاع الذي يبالي الحرب ولا يروعه مثاله شعرًا: أَلْيَس عن حَوْبائه سخيٌّ؛ أصله المعاقبة بين السين والثاء. II ـــ «تشبيهًا» القوي الذي يحمل كل ما حُمِّل ولا ينوء تحته. ▲ II ـــ الذي لا يبرح بيته؛ أصله المعاقبة بين السين والزاي". وهو يعني بالرمز (▲) أن "اللفظة تشبه اللفظة، ولكن ليست منها"(١)؛ أي أن الكلمة التالية لهذا الرمز تشترك لفظيًّا مع كلمة المدخل الرئيس، ولكنها من جذر مختلف، فسّره العلايلي بقانون الإبدال الصوتي أو ما اصطلح عليه هو بقانون المعاقبة.

– **المظهر الثاني**: إطلاق المصنِّف أحكامًا معيارية علىٰ بعض الألفاظ المولَّدة، نحو: ضعيف أو سقيم أو خطأ، ثم ترجيحه اللفظ الذي يراه مناسبًا للمعنىٰ، أو تصويبه إياه. مثال ذلك قوله في المدخل التحام: "II ـــ (○، ضعيف) بإزاء «انج، فر **FUSION**» أي الامتزاج، والأَوْلَىٰ: الإصهار. II ـــ (○، سقيم) بإزاء «انج **STICKING**»، وصوابه: تلزُّج، تلجُّن". وقوله في التعليق علىٰ المدخل أُرْجوحَة: "«أفعولة، سم» خشبة تُضجَع علىٰ حجر أو تلّ ويجلس علىٰ طرفيها غلامان يتعلَّيان ويتنَزَّلان، وحركتها حركة الميزان، ج: أراجيح... وشاعت خطأ بمعنىٰ: حبل يُشَدُّ إلىٰ مرتفع وتعلق به خشبة يتطوح عليها الغِلمة، وحركتها حركة الخطّار، وصوابها: الرُّجّاحة.. وخلط بينهما أصحاب محيط المحيط، البستان، المنجد تعثرًا منهم بفهم عبارة القاموس".

(١) السابق نفسه: (مسرد المصطلحات)، في آخر المقدمة، بغير ترقيم.

- **المظهر الثالث**: عَرْضُ المصنِّف آراء اللغويين في شرح لفظ ما، ثم ترجيحُه أحد تلك الآراء علىٰ سائرها، أو ترجيحه رأيًا منها مع الإشارة إلىٰ اختلاف اللغويين دون عرض آرائهم، أو انفرادُه برأيٍ مستقل يرجحه عليها تارة أو يتَّهِمُهم بالوَهم تارات أخرىٰ. مثال الأول- قوله في شرح المدخل أَبْغَث: "«صف» القريب في لونه من الأغبر أي المبيضّ الضارب إلىٰ الرماد مـ: بَغْثاء، ج: بُغْث ... وللغويين فيه أقوال فهو الضارب إلىٰ الحمرة تارة وإلىٰ الخضرة تارة وما اقتصرنا عليه هو الصواب". ومثال الثاني- قوله في شرح المدخل أَحسَب: "... ||ـــ من الحيوان: الأبقع ببياض وحمرة؛ وللغويين فيه أقوال أخرىٰ أرجحها ما أثبتناه". ومثال الثالث- قوله في شرح المدخل (بدع): ".... ومزيدًا كثر فيه [ابتدع ابتداعًا، فهو مبتدِعٌ]... ||ـــ النسكَ: أتىٰ فيه بِدْعًا نسيجَ وَحْدِه مثاله قرآنًا: [ورهبانيةً][1] ابتدعوها ما كتبناها عليهم إلا ابتغاء رضوان الله «الحديد ٥٧:٢٧» وللغويين والمفسرين في الآية وَهْمٌ جسيم".

ثانياً: مصادر المادة اللغوية:

مصادر المادة اللغوية أو"مصادر الجمع هي المظانُّ التي يرجع إليها مؤلِّف القاموس لجمع المادة اللغوية التي يريد إثباتها في القاموس الذي يبتغي تأليفه"[2]. وقد يذكر مصنّف المعجم مصادره، أو يذكر بعضها، أو

(١) في متن المعجم مضبوطة بالجر هكذا: (ورهبانيةٍ)، والصواب أنها منصوبة في الآية الكريمة.

(٢) د. إبراهيم بن مراد: من المعجم إلىٰ القاموس: ص(١٣٩).

لا يـذكرها مطلقًـا. والعلايلـيُّ لـم يـذكر مصـادر مادتـه اللغويـة في مقدمـة «المرجع»، ولكنه أحال إلىٰ كثير منها في تعليقاته في شروح المداخل.

وقد علَّق علي القاسمي- في سياق حديثه عـن محـاولات إعـداد معجـم تاريخي للغة العربية- علىٰ مصادر العلايلي في «المرجع» بقوله: "وبالرغـم من هذا الجهد المشهود له بالأصالة والريـادة، فـإن معجـم «المرجـع» لـيس معجمًا تاريخيًّا، لأن المصادر التي اعتمـد عليهـا المؤلـف الفاضـل هـي، في الأساس، مصادر ثانويـةٌ تتمثَّـل في المعـاجم العربيـة السـابقة، ولـيس مدوَّنـة نصوص لغوية أصيلة متنوعةٍ من حيث الزمان والمكان والموضوع؛ فاللغـة العربية ليست مقصورةً علىٰ ما ورد في المعاجم من ألفـاظ، بـل ثمـة مصـادر أخرىٰ للغة العربية، ومن التعسُّف أن يُهمَل لفظٌ لمجـرَّد أنـه لـم ينـصَّ عليـه معجمٌ من المعاجم القديمة"(١).

وإني- وإن وافقتُ العلاّمة القاسمي فيما ذهب إليه من عدم عدّ «المرجع» معجمًا تاريخيًّا- لا أوافقـه في تعميمـه في الحكـم علىٰ مصـادر العلايلـي في «المرجع» بأنها مصادر ثانويـة بحتـة، وأنـه لـم يعتمـد علىٰ مدوَّنـة نصـوص لغوية، فقد ثبتَ لديَّ من خـلال اسـتقراء الشـواهد والتعليقـات والإحـالات العديدة في شروح المداخل أنه اعتمد علىٰ مُـدوَّنات مـن النصـوص الأدبيـة النثريـة والشـعرية؛ ممـا يـدلُّ علـىٰ رجوعـه إلـىٰ دواويـن شـعرية كثيـرة، ومصنَّفات أدبية شهيرة؛ كمصنَّفات الجاحظ علىٰ سبيل المثال، بل إنه رجع كذلك إلىٰ مصنفات علمية، وأحال إلىٰ كثير من نصوصـها؛ وثمـة نصـوص

(١) د. علي القاسمي: صناعة المعجم التاريخي للغة العربية: ص(٩٧ – ٩٨).

علمية وردت صريحةً في شروح المداخل مما اقتبسه وعزاه إلىٰ نحو عالم الاجتماع الشهير ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)، وثمة مداخل أحال فيها بغير اقتباس إلىٰ استعمال طائفة معينة كالصوفية مثلاً؛ كما في شرح المدخل أعصَم، أو إلىٰ اختصاص أو مجال علمي أو فني معيّن؛ كما في شروح المدخل آبِق، أو أحال إلىٰ استعمال عالمٍ معيَّن مثل عالم البصريات الشهير ابن الهيثم (ت٤٣٠هـ)؛ كما في شرح المدخل تقزيح.

وإذن؛ يمكن تصنيف مصادر المادة اللغوية «للمرجع» إلى نوعين:

١- **المصادر الأساسية**: وهي تشمل مدونات النصوص الأدبية الشعرية والنثرية والعلمية. وقد أحال إلىٰ أصحاب تلك النصوص بعد كل اقتباس شعري أو نثري؛ فوثَّق اقتباساته من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأمثال، ودواوين الشعراء في العصور المختلفة، ومصنفات الأدباء النثرية كالجاحظ (ت٢٥٥هـ) وابن بسّام (٥٤٢هـ) وابن الخطيب (٧٧٦هـ)، ومصنفات بعض العلماء كابن الهيثم (٤٣٠هـ) والبيروني (ت٤٤٠هـ) وابن خلدون (ت٨٠٨هـ).

ويتضح ذلك من تصنيفه الشواهد إلىٰ أمثلةٍ قرآنية، وأمثلةٍ مأثورة (ويعني بها: شواهد الحديث الشريف المأثورة عن الرسول (ﷺ) والصحابة (رضي الله عنهم))، وأمثلةٍ مَثَلية، وأمثلة شعرية، وعباراتٍ نثرية من تراث كبار الأدباء والعلماء (ذكرها بقوله: ومن عباراتهم). ومن أمثلة ذلك:

• في شرح المدخل أَظْلَم: "«أفعل» الأكثر بَغْيًا وجورًا، مثاله قرآنًا: كانوا هم أظلم وأطغىٰ[1]* «النجم ٥٣: ٥٢». ومن أمثالهم: أظلمُ من حية، لأنها تأتي الجُحر لم تحتفره فتسكنه".

• وفي المدخل أَلْحَن: "«أفعل» الأفطن والأسبق فهمًا وإدراكًا للمضامين الخفية، مثاله مأثورًا: إنكم تختصمون إليّ ولعلّ أحدكم أن يكون ألحنَ بحجته من الآخر، فمن قضيتُ له بشيء من حق أخيه فإنما أُقطعه قطعة من النار".

• وفي المدخل التِماح: "«مص» الالتماع مثاله شعرًا: مَن رأىٰ البَرْقَ يضيء التماحا= ثقب الليلَ سناهُ فلاحا[2] «ابن المعتز»".

• وفي المدخل تشكُّل: " ـــ (●، عباسي) حيوانيًّا: إغراء الأنثىٰ للذكر. ومن عباراتهم: تبتدئ الأنثىٰ بالتأتّي والاستدعاء ثم الزَّيَفان والتشكُّل «الجاحظ»".

• وفي المدخل تعَشّق: "ـــ (●، أندلسي) اللزوم للشيء من غير مفارَقة. ومن عباراتهم: غلبتْهُ حالٌ شديدة هزمت التعشُّق بالشمل الجميع «ابن الخطيب»".

ومن أمثلة الشواهد المتَّخَذة من مدونات النصوص العلمية:

• في المدخل تَكَوْكُب: "(●) اتخاذ جسمٍ ما شكلاً كوكبيًّا. ومن عباراتهم: تَكَوْكُب السائل المعدنيّ «الشيزري»".

---

(١) أوردت الشواهد القرآنية في الاقتباسات من المعجم علىٰ نحو ورودها فيه؛ فقد وردت هكذا بخط عادي (دون الالتزام بالخط العثماني)، وبغير أقواس هلالية.

(٢) أوردتُ الشواهد الشعرية علىٰ نحو ما وردت في المعجم؛ أي بالفصل بين شطري البيت بهذه العلامة (=)، ومرسلة في أثناء الكتابة دون إفراد سطر لكل بيت أو شطر.

• في المدخل تكوين: "(●) فلسفيًّا: الإيجاد مع سبق المادة... ومن عباراتهم: وليس في جنوب خطّ الاستواء عمارَةٌ إلىٰ آخِر الربع المنكشف لإفراط الحرّ فيه، وهو يمنع من التكوين «ابن خلدون»".

ومن الإحالات الدالة على رجوعه إلى مدونات من النصوص العلمية:

• في المدخل اعتبار: "ــ طبيعيًّا: الإثبات بالتجربة، وشاع في استعمالات ابن الهيثم".

• في المدخل اعتماد: "ــ (●) طبيعيًّا وكلاميًّا: كيفيةٌ يكون بها الجسم مدافعًا لما يمنعه من الحركة إلىٰ جهته، ويرادفه الميل. وهو في استعمالات ابن الهيثم: مقدارٌ كمّيٌّ يتركَّب من سرعة الجسم المتحرِّك ومن ثِقَله: وبه يكون الجسم مدافعًا لما يصده عن الحركة في الجهة التي يتحرَّك إليها".

• في المدخل أَعْصَم: "ــ (●، أفعل) الأقوىٰ حبسَ نفْسٍ عن الأهواء والشهوات أي الأشدّ عصمة، وكثُر في عبارات الصوفية".

٢- **المصادر الثانوية**: وهي المعجمات السابقة التي رجع إليها، ولم يذكر شيئًا منها في مقدمته، ولكنه أحال إلىٰ بعضها. وهي أربعة أنواع:

أ) **المعجمات اللغوية العربية التراثية أحادية اللغة:**

ومما أحال إليه منها في شروح مداخله: «لسان العرب» لابن منظور (ت٧١١هـ)، و«المصباح المنير» للفيومي (ت٧٧٠هـ)، و«القاموس المحيط» للفيروز آبادي (ت٨١٧هـ)، و«تاج العروس من جواهر القاموس» للمرتضىٰ الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ).

وأكثر إحالاته لتلك المعجمات أتت في سياق تصحيح ما رآه من تصحيف، مثال ذلك في المدخل (أرب): "ــ «مجازًا» الطامعُ: أَيِسَ: وتصحَّف في التاج فورد «أنس»".

ب) المعجمات اللغوية العربية الحديثة أحادية اللغة:

ومما أحال إليه منها في شروح مداخله: «محيط المحيط» لبطرس البستاني (ت١٨٨٣م)، و«أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد» لسعيد الشرتوني (ت١٩١٢م)، و«البستان» لعبد الله البستاني (ت١٩٣٠م)، و«المنجد في اللغة» للويس معلوف (ت١٩٤٦م).

وأكثر إحالاته لتلك المعجمات أتت في سياق الاستدراك علىٰ ما رآه خطأ أو تصحيفًا، مثال ذلك في المدخل آء: "... وأخطأ أصحاب محيط المحيط وأقرب الموارد والبستان بمتابعتهم ما فرط في القاموس من أن العرب صاغوا منه فعلاً، بينما هو فرض صرفي".

ج) المعجمات اللغوية الحديثة ثنائية اللغة (العربية- الإنجليزية) و(العربية- الفرنسية):

وقد أحال إلىٰ تلك المعجمات بهذه العبارة المجملة: (وفي المعاجم المتقابلة...) كذا، ولم يذكر منها معجمًا معيَّنًا باسمه. مثال ذلك في المدخل إبهام: "ـــ (●) منطقيًّا: الالتباس غموضًا «انج، فر CONFUSION»؛ وفي المعاجم المتقابلة خلط بينه وبين الارتياب، الإشكال، الاشتباه، الالتباس، التعمية إلخ".

وأغلب الظن أنه رجع إلىٰ بعض المعجمات العامة ثنائية اللغة التي كانت متداولة في عصره نحو: «قاموس المتعلم عربي- إنكليزي» لاشتاينكس (١٨٨٤م)، و«قاموس عربي- إنكليزي» لوليم طمسن ورتبات (١٨٨٨م)، و«الفرائد الدرية في اللغتين العربية والفرنسية»(١٨٩٦م)، و«الفرائد الدرية في اللغتين العربية والإنكليزية» لـ ج. غ. هافا (١٨٩٩م)، و«القاموس العصري عربي- إنكليزي» لإلياس أنطون إلياس (١٩٢٢م)، وربما اطلع

علىٰ الطبعة المترجمة إلىٰ الإنجليزية من معجم هانز فير (العربي- الألماني) لملتون كوان بعنوان Dictionary of Modern Written Arabic (١٩٦١م). ولكنه لم ينصَّ صراحةً علىٰ أنه رجع إلىٰ أحدها.

د) المعجمات الموسوعية والمتخصصة:

أشار العلايلي في مقدمة «المرجع» إلىٰ اجتهاده في جمع ألفاظ المصطلحات في العلوم المختلفة، دون أن يذكر مصادره في جمعها، فقال: "وزيادةً في التدقيق أخذتُ نفسي بجمع كلّ مصطلح علمي موضوعٍ هنا وهناك مقرونًا بتعريف موجزٍ في فروع المعرفة الحديثة"(١). ولقد كان واجبًا عليه أن يُحدِّد تلك المصادر، في مقدمة المعجم، أو بالإحالة إليها في شروح المداخل، ولكنَّ طَمْسَ العلايلي ذِكرَ مصادرِه في جمع مصطلحات العلوم والفنون، مَثَّلَ بلا شكٍّ صعوبةً في سبيل محاولة تحديد تلك المصادر والوصول إليها، كما مَثَّلَ- من جانب آخر- ثُغرةً في موثوقية معلوماته الموسوعية.

وقد تعقَّبه الأمير مصطفىٰ الشهابي في اعتماده علىٰ معجم الألفاظ الزراعية- وهو المعجم الذي صنفه الشهابي نفسه- آخِذًا عليه عدم الإشارة إليه، إلىٰ جانب الأخطاء التي وقع فيها نتيجة النقل الخاطئ، قال: "ومع أن الأستاذ العلايلي نقل عن الطبعة الأولىٰ لمعجم الألفاظ الزراعية (من دون أن يشير إليه) معظم المصطلحات الزراعية، ومعظم الأسماء الفرنسية والأسماء العلمية للنباتات والحيوانات والحشرات وفصائلها، فقد

(١) العلايلي: المرجع: ص(ط).

جاءت أخطاء النقل كثيرة"(١). ثم قال بعد التمثيل لتلك الأخطاء: "أكتفي بهذه الأمثلة الستة... وليس من الغريب أن يكون في هذا المعجم أخطاء كثيرة في مصطلحات علوم أخرىٰ؛ فالأستاذ العلايلي قد وضع علىٰ عاتقه حملاً ثقيلاً لا يقوىٰ الفرد في بلادنا علىٰ حمله"(٢).

ثالثاً: طبيعة المادة اللغوية للمداخل:

لم يذكر العلايلي في مقدمة «المرجع» طريقته في جمع مادته اللغوية واختيارها، وأما كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب»، الذي صنفه بين يدي معجمه بنحو ستة عشر عامًا، ووضع فيه نظرياته اللغوية عمومًا، والمعجمية خصوصًا- فقد ذكر فيه بعض ملامح المادة اللغوية التي يشتمل عليها ذلك النوع من المعجمات الذي اصطلح علىٰ تسميته بـ«المعجم المَعْلَميّ»، وهو- عنده- معجم يجمع بين ملامح «المعجم العام»، وملامح «المعجم التاريخي»، وإلىٰ جانب ذلك يتضمّن ملامح «المعجم المختص» أو «الموسوعة»، وبذلك يُعَدُّ معجم «المرجع» التطبيق العمليّ لنظريته في «المعجم المَعْلَميّ».

فـ«المرجع» إذن معجم مَعْلَمِيٌّ- بحسب نظرية العلايلي واصطلاحه- . تتكون مادته اللغوية من خصائص المعجم العام، وخصائص المعجم التاريخي. ولكن السؤال الذي أحاول الإجابة عنه هنا: هل جَمَع العلايلي

(١) الأمير مصطفىٰ الشهابي: ملاحظات شتىٰ علىٰ معجمات حديثة: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٤٣/ ج١/ ع يناير ١٩٦٨م- رمضان ١٣٨٧هـ، ص(٤).

(٢) السابق نفسه: ص(٦).

مادة «المرجع» اللغوية وفقًا لمعايير معينة في الاختيار، أو أنه جَمَعها علىٰ سبيل العموم والشمول كيفما اتفق، بغير تنخُّلٍ أو استصفاء؟

لم يذكر العلايلي في مقدمته إجابةً عن هذا السؤال، ولكن الذي يُستنتج من فحص مواد المعجم- أن العلايلي جمع المادة اللغوية «للمرجع» من منطلق واحد: هو العموم والشمول لكل ما نطقت به العرب؛ فليس ثمة استصفاء للمستعمل وتركٌ للمهمل، ولا تنخُّلٌ للغريب من الحوشي والمهجور، بل إنه جمَّع كلَّ ذلك، ووَسَمَ كلاًّ بما عَلِم، حتىٰ إنه ذهب في الشمول إلىٰ أبعد من ذلك، فجمَع المواد اللغوية المصحَّفة، وأفرد لها مداخل؛ لينبِّه علىٰ تصحيفها، ويرشد إلىٰ تصحيحها.

وهذا الشمول الذي يزخر به «المرجع»- علىٰ هذا النحو- في جمع مادته اللغوية يجعله في زمرة المعجمات الكبيرة لا الوسيطة؛ فكيف يَصِفُه مصنفه بأنه معجم وسيط! إلا إذا كان يعني بـ(الوسيط) توسُّطَ قطع الصفحة الطباعيّ حجمًا، لا توسطه من حيث كثافةُ المداخل، وحجمُ مادتها.

وقد لاحظتُ أن الشمول في جمع المادة اللغوية في «المرجع» أخذ ثلاث مراتب:

المرتبة الأولى: شمول المستويات اللغوية في جمع المادة اللغوية بشكل عام، بأبعادها الأربعة:

(١) بُعْدها التاريخي: الذي يمتد من العصر الجاهلي إلىٰ العصر الحديث.

(٢) بُعْدها الجغرافي: الذي يمتدُّ علىٰ جميع الأراضي الناطقة بالعربية في بيئاتها الحضرية والبدوية.

(٣) بُعْدها الاجتماعي: الذي يمتد من الفصيح إلىٰ المولّد قديمًا وحديثًا بما في ذلك بعض العاميات القديمة والحديثة.

(٤) بُعْدها الموسوعي: الذي يشمل المجالات الدلالية للمصطلحات في جميع المجالات العلمية والفنية.

والمرتبة الثانية: شمول المستويات الأدبية في جمع الشواهد: فثمة عناية ملحوظة بجمع الشواهد من مستويات النثر والشعر المختلفة، والاستشهاد والتمثيل لها؛ لإثبات استعمالها في نص حي، من جانب، ولإيضاح معنىٰ اللفظ المستعمل في السياق المعيَّن، من جانب آخر.

والمرتبة الثالثة: شمول الوحدات المعجمية في جمع المداخل العامة: وأعني به الشمول في جمع «الوحدات المعجمية المفردة»، و«الوحدات المعجمية المركبة»، وإفراد مداخل فرعية لكل وحدة معجمية منها. وتوضح الخريطة الذهنية الآتية أنواع الوحدات المعجمية للمداخل العامة في «المرجع»:(١)

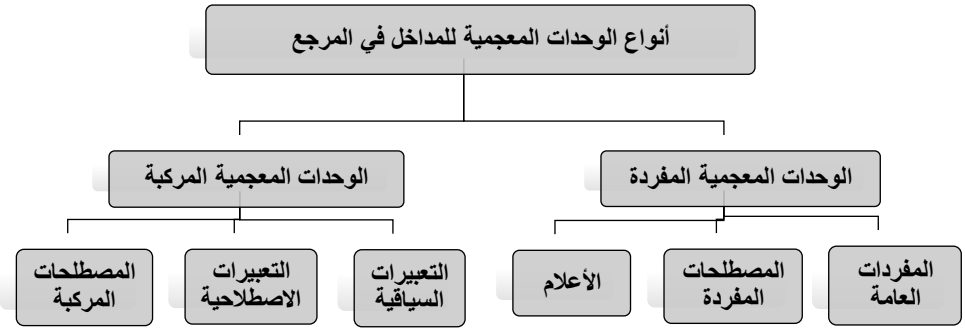

(١) حول أنواع الوحدة المعجمية في المعجم- انظر، وقارن: د. إبراهيم بن مراد: من المعجم إلىٰ القاموس: البحث الثاني بعنوان: «الوَحْدَة المعجمية بين الإفراد والتضامّ والتلازُم»: ص(٣٦- ٥٠).

فكما هو موضَّح في هذه الخريطة الذهنية- شملت الوحدات المعجمية في «المرجع» نوعين منها من حيث الإفراد والتركيب:

١- الوحدات المعجمية المفردة: وهي ثلاثة أنواع:

أ- المفردات العامة:

ويشكِّل هذا النوع من الوحدات المعجمية- المداخلَ الرئيسة للجمهور الأعظم من مداخل «المرجع»، وكثيرًا من المداخل الفرعية. وتشمل الكلمات ذات الوظائف النحوية، والأسماء المبهمة من الضمائر، والظروف، وأسماء الإشارة والموصول، وأكثر المصادر، والمشتقات، والأسماء الدالة علىٰ الموجودات العامة بما فيها من المعرَّب والدخيل، وجميع الأفعال، والصفات تقريبًا.

ب- المصطلحات المفردة:

ويتخذ هذا النوع من الوحدات المعجمية في «المرجع»- مداخلَ فرعيةً مندرجةً تحت مداخل رئيسة من المفردات العامة غالبًا، وقليلاً ما يتخذ هذا النوع مداخلَ رئيسةً. وقد وسَمَ المصنِّف هذه المداخل بتحديده المجالات الدلالية لكل فرع معرفي تنتمي إليه، وذلك في مطلع شرح المدخل، أو في أثنائه.

مثال ذلك: في المدخل إسناد: "«مص» الدعم. ll ـــ «مجازًا مرسلاً» اعتماد القوة ومنه الإسناد في الجبل أي الإصعاد بقوة وعزم. ll ـــ (●) في علوم اللغة: هو إيقاع نسبة تامة بين الكلمتين كنسبة الخبر إلىٰ المبتدأ أو الفعل إلىٰ الفاعل وهو نوعان: حقيقي نحو قال زيد، ومجازي نحو قال الكتاب. «انج PREDICTATION». ll ـــ عند المحدِّثين

والإخباريين: سرد السَّنَد أي طائفة الرواة للخبر... II ـــ أصوليًّا: الاستصحاب المقلوب، انظره". وفي المدخل آنِيَّة: "ـــ (○) توضع بإزاء «DASEIN» الكلمة الألمانية الشائعة في المصطلح الفلسفي العام بمعنىٰ: الوجود المستمد قوته من أنه محسوس مشاهَد".

ج- الأعلام:

ويُطلق بعض المعجميين عليها «الأسمائية»، وتُصنَّف إلىٰ «أعلامية» و«مواقعية»(١). وتشمل الأعلام الدينية والبشرية والجغرافية. والملحوظ في «المرجع» الاقتصار في الأعلام الدينية علىٰ أسماء الآلهة والأصنام الجاهلية، والعناية الملحوظة بأسماء الطوائف الإسلامية، وورود أسماء بعض الطوائف غير الإسلامية، ونُدرة أسماء الأنبياء، وندرة الأعلام الجغرافية. وفيما يأتي أمثلة علىٰ بعض المداخل الواردة من كل نوع منها في «المرجع»:

- فمن أمثلة مداخل الأعلام البشرية: باقِل، وثواب. ومنها مداخل أعلام الأنبياء، ولم أجد في المجلد المطبوع سوىٰ مداخل لثلاثة أنبياء هم: آدَم، وإدريس، وأيُّوب. ولا أدري سبب اقتصاره علىٰ هؤلاء الثلاثة دون غيرهم، مع أن كثيرًا من أسماء الأنبياء كان حقُّها الورود في باب الهمزة، فلم يرد ذكر إبراهيم وإسحاق وإسماعيل وإسرائيل.
- ومن أمثلة مداخل أسماء الطوائف الدينية، والطرق الصوفية، والمذاهب الفلسفية: إباضيّة، وإسكافيَّة، وأطرافيَّة، وأفلاطونية، وإماميَّة، وبَكْتاشِيَّة، وبهائيّة.

(١) انظر: د. إبراهيم بن مراد: من المعجم إلىٰ القاموس: ص(١٠١).

• ومن أمثلة مداخل أسماء الآلهة والأصنام والمقدّسات الجاهلية: أُدّ، وأَشْهَل، وبُغ، وبُغْبور.

• ولم أجد من الأعلام الجغرافية سوىٰ مدخلين هما: بَصْرَة، وثَبير، مع أن كثيرًا من الأعلام الجغرافية كانت أحقَّ في رأيي بالورود في المعجم من أسماء الآلهة والأصنام الجاهلية.

٢- **الوحدات المعجمية المركبة؛ وهي ثلاثة أنواع:**

أ- **التعبيرات السياقية:**

وردت «التعبيرات السياقية» كثيرًا في رءوس المداخل الفرعية «للمرجع»؛ فأتت الكلمة مع مصاحباتها التي تتوارد معها في كل مدخل فرعي لإنتاج دلالة سياقية محددة، متبوعةً بشرح معناها في ذلك التعبير السياقي. مثال ذلك في المدخل آسِر: "II ـــ « مجازًا» الخالب اللبّ الأخّاذ في قولهم: آسِر المنطِق، الجمال". وفي المدخل (بحث): "في الأرض: حفَرَ...II ـــ «مجازًا» الخبرَ، عن الخبر: سأل عنه فاحصًا...II ـــ (○) الموضوعَ: تناوله بالدرس".

ب- **التعبيرات الاصطلاحية:**

نالت «التعبيرات الاصطلاحية» اهتمامًا واضحًا لدىٰ العلايلي؛ فعلىٰ المستوىٰ النظريّ أخذ في مقدمة «المرجع» علىٰ المعاجم القديمة "أنها لم تعرِض لكثير من التراكيب التقليدية"[1]، ولم يشرح في مقدمة معجمه مراده بـ«التراكيب التقليدية»، ولكنه ذكر في أحد مداخله الفرعية للمدخل تركيب، أنه مصطلح مرادف لمصطلح «التعبير الاصطلاحي»، قال في شرحه: "II ـــ (○، بصيغة الجمع: تراكيب) تعني تعبيريًّا: الجملة التي تستعمل كما

(١) العلايلي: المرجع، المقدمة، ص(هـ).

وردت بدون تغيير أو تصرّف «انج IDIOM»؛ ويسمىٰ أيضًا: التعبير الاصطلاحي".

وأما علىٰ المستوىٰ التطبيقي؛ فقد احتلت «التعبيرات الاصطلاحية» قطاعًا ملحوظًا من رءوس المداخل الفرعية من معجم «المرجع»، متبوعة بشرح معناها، غالبًا. ويمكن ملاحظتها في متن المعجم مسبوقة بأحد المصطلحات الثلاثة الآتية: (التراكيب)، و(الكنايات)، و(المركبات). ولم يذكر العلايلي في مقدمة معجمه شرحًا لكثير من اصطلاحاته، فإذا كان المجلد الأول من «المرجع»- وهو المجلد الوحيد الذي صدر منه- تضمن في بعض مداخله شرحًا لبعض تلك الاصطلاحات التي استخدمها المصنف، فإن مصطلحَي (الكنايات) و(المركبات) لم يُشرحا ضمن مداخل هذا المجلد، ولم يَذْكُر مراده بهما.

وتجدر الإشادة هنا بحداثة معجم «المرجع» وسَبْقِ مصنِّفِه سائر المعجميين العرب- الأقدمين منهم والمحدثين- في إفراد مداخل فرعية خاصة بالتراكيب التي تُعدُّ وحدات معجمية مستقلة. وقد لاحظَتْ وفاء كامل إهمال المعجميين العرب تخصيصَ مداخل معجمية للتعبيرات الاصطلاحية قديمًا وحديثًا، فقالت: "واللغة العربية- التراثية والحديثة- تزخر بالتعابير الاصطلاحية. ولم يهتم اللغويون القدماء بهذا النوع من التعابير، إلا فيما ندر. وكان اهتمام المعجميين العرب بها قديمًا بوصفها عبارات أو تراكيب تقع فيها الكلمة (المفردة)، وظلت هذه النظرة التي ترىٰ مركزية الوحدة المعجمية المفردة متحكمة في طريقة عرض التعابير الاصطلاحية في المعجم العام؛ فلم نجد كتب التراث تتخصص في دراسة

هذا النوع من التراكيب، بل وجدناهم يوردونها عرَضًا عند تفسير معاني بعض الكلمات في المعاجم والمصنفات القديمة"(١).

ويمكن تصنيف أنماط «التعبيرات الاصطلاحية» التي وردت في المداخل الفرعية للمرجع إلى نمطين رئيسين:

أحدهما: [ومن (التراكيب)+ مدخل فرعي (التعبير الاصطلاحي)+ الشرح]. ومن أمثلته: قوله في المدخل آبِدَة: "ومن (التراكيب) قيد الأوابد: السريع الجري المدرك الطرائد. ... ومن (التراكيب) أوابد الأشعار: التي لا تُشاكل جِدَّة وجودة. ـــ الكلام: غرائبه". وفي المدخل آرِمَة: "ومن (التراكيب) سَنَةٌ آرِمَة: مستأصِلة تمشي بنابها علىٰ كل ما تقع عليه كآكِلٍ لم يدع شيئًا".

والنمط الآخر: [ومن (الكنايات)+ مدخل فرعي (التعبير الاصطلاحي) + الشرح]. والملحوظ في التعبيرات الاصطلاحية المذكورة في إطار هذا النمط أنها أتت علىٰ سبيل الكناية، من حيث دلالتها الأسلوبية(٢)، مثال ذلك: المدخل آبِق: "ومن (الكنايات) آبِقٌ من رِضْوان: جميل أخّاذ الجمال، ورِضوان حارس الجنة حيث الأكمل من كل شيء". والمدخل

(١) د. وفاء كامل فايد: المعاجم العربية القطاعية بين التراث والمعاصرة: معجم التعابير الاصطلاحية نموذجًا، سلسلة المعرفة اللسانية، ج١ بعنوان (المعجمية العربية قضايا وآفاق)، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط١، ٢٠١٤م، ص(١١٣ - ١١٤).

(٢) وقد أشارت وفاء فايد في بحثها «بعض صور التعبيرات الاصطلاحية» إلىٰ دلالة بعض التعبيرات الاصطلاحية علىٰ معانيها علىٰ سبيل الكناية، انظر: د. وفاء كامل فايد: بحوث في العربية المعاصرة، عالم الكتب، ط١، ٢٠٠٣م، ص١٩٦، ١٩٧.

آخِرَة: "ومن (الكنايات) باب الـ ـــ: القبر.. حَرْث ـــ: العمل لنوال السعادة الخالدة". والمدخل أُخْت: "ومن (الكنايات) ليلة لا ـــ لها: أي بالغة الشدة محفوفة بالمخاوف".

ج- المصطلحات المركبة:

وهي تأتي علىٰ هذا النمط: [ومن (المركبات)/ أو ومن مركباته: + مدخل فرعي+ الشرح]. وهذا النمط مشترَك عند العلايلي بين الدلالة علىٰ التعبيرات الاصطلاحية تارات، والمصطلحات العلمية المركبة تارات أخرىٰ، ولكن يغلب استخدامه لمصطلح «المركّبات» مع المصطلحات العلمية المركبة من كلمتين أو أكثر، ولكنه في كثير من المواضع استخدم هذا النمط مرادفًا لمصطلح «التراكيب» أو «التعبيرات الاصطلاحية». ومن أمثلة ذلك: المدخل آخِرة: "ومن (المركبات) ـــ العين: ما ولي اللحاظ منها .. ـــ الشخص: رِدْفُه وكَفَلُه .. الحياة الـ ـــ: الأبدية الموعود بها". وفي المدخل أَتان: "ومن (المركبات) ـــ الثميل: صخرة ضخمة في باطن المسيل طولها قامة في عرض مثلها... ـــ الضحل: صخرة بعضها ظاهر وبعضها غامر في الماء..".

رابعاً: النظرية الدلالية وتنظيم المداخل:

ثمة فرضية ترىٰ "أن المعاجم العربية قد صدرت عن نظريات دلالية كانت كامنة في عقول المعجميين، وأسهمت في صناعتها"(١).

(١) د. مصطفىٰ إبراهيم عبد الله: نظرية السياق السببي في المعجم العربي: سلسلة (كتاب الرياض)، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م، ص(٣٠٦).

وأرىٰ أن العلايلي قد انطلق في صناعة معجمه عمومًا، وفي طريقة ترتيب المداخل اللغوية لمعجمه خصوصًا، من نظرية دلالية واضحة المعالم، وضع مبادئها في كتابه «مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد»، ثم عادَ فأكَّدها في مقدمة «المرجع»، ثم ظهر تطبيقُها في طريقة ترتيبه المداخل اللغوية. لذا؛ فقد استعملتُ هنا مصطلح «التنظيم»- المكافئ للمصطلح organization - بدلاً من مصطلح «الترتيب»- المكافئ للمصطلحين order و arrangement - [1]؛ لأنني أردتُ التنبيه علىٰ أن طريقة ترتيب المداخل اللغوية أشد تعقيدًا من الترتيب العادي المعهود؛ فهو ترتيب يقوم علىٰ أساس نظري لنظرية دلالية لدىٰ المصنف، وليس ترتيبًا لمجرّد تيسير الوصول إلىٰ المداخل في متن المعجم.

وتقوم النظرية الدلالية عند العلايلي علىٰ فرضيّة افترضها يرىٰ فيها وجوب الوَحْدَة المنطقية بين معاني اللفظ المفرد؛ ولهذا فهو يُخَرِّج ظاهرة الاشتراك اللفظي بين المعاني المتعددة المتباعدة التي لا علاقة مجازية أو كنائية فيما بينها علىٰ فرضية أخرىٰ اعتمدها وأطلقها؛ يرىٰ فيها أن تفسير ذلك الاشتراك اللفظي إنما هو نتيجة الإبدال الصوتي الذي وقع لأحد الأحرف الأصول، واصطلح علىٰ تسميته بالإبدال الاشتقاقي، قال: "ما نعنيه هنا بالإبدال غير ما اشتهر بالإبدال علىٰ لسان الصرفيين، ولا بأس من

(١) حول مفاهيم المصطلحات الثلاثة- انظر:

R.R.K. Hartmann & Gregory James, Dictionary of Lexicography, p.8, 103.

أن نفرق بينهما بالإبدال الصرفي والإبدال الاشتقاقي... الإبدال الاشتقاقي الذي نريد به المعاقبة في الحروف المؤتلفة مع الترادف"(١).

ومن الواضح تأثر العلايلي في فرضيَّتَيْه- مع شيء من العدول والتغيير- بالعلاّمتين: ابن جني (ت٣٩٢هـ)، وابن فارس (ت٣٩٥هـ)؛ فقَوْل العلايلي بوَحْدَة معاني المادة اللغوية- سبقه إليه ابن فارس في «معجم مقاييس اللغة» في نظريته في الأصول والفروع(٢)، وأيضًا لمعاصره ابن جني في «الخصائص» بعض الإشارات(٣)؛ وإن كانا لم يذهبا ذلك المذهب المتطرِّف من القول بوجوب وَحْدَة المعاني. وظهر مثلُ ذلك التأثُّر في انطلاق العلايلي في تخريج المشتركات اللفظية بالاعتماد علىٰ ظاهرة الإبدال الاشتقاقي والترادف؛ إذ له أصولٌ واضحة في التراث أيضًا، ولدىٰ العلاّمة ابن جني عبارات صريحة في ملاحظة هذه الظاهرة(٤).

(١) العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد: ص(٢٣٩).

(٢) انظر: ابن فارس: معجم مقاييس اللغة: تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م: مج١/ ص(١).

(٣) انظر مثلاً (باب في إقرار الألفاظ علىٰ أوضاعها الأُوَل، ما لم يَدْعُ داع إلىٰ الترك والتحوُّل) في: ابن جني: الخصائص: تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م: ٢/ (٤٥٧- ٤٦٥).

(٤) لا سيما ما ذكره في (باب في تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية)، و(باب في الحرفين المتقاربين يُستعمل أحدهما مكان صاحبه)، و(باب في تصاقُب الألفاظ لتصاقُب المعاني). انظر: السابق نفسه: ٢/ (٤٤- ٥٥)، (٨٢- ٨٨)، (١٤٥- ١٥٢).

وقد أشار العلايلي في اعتماده مصطلح «المعاقبة» إلىٰ أن لهذا المفهوم أصلاً لدىٰ بعض العلماء القدامىٰ(١)- دون عزوٍ إلىٰ أحدٍ منهم- فقال: "أثبت الأولون هذا الضرب من التنويع في اللغة بعنوان آخر غير الإبدال، لما أنهم اصطلحوه فيما يخص الصرفي فكان أن أخذوه بعنوان آخر، وتتبعوه في ألفاظ عدّوا منها كثرة باسم (المعاقبة)، ونحن نستحسن لهم هذه التسمية، وإن تكن كلمة الإبدال أصرح بإفادة المعنىٰ المراد في قصد الاصطلاح"(٢).

وقد سعىٰ العلايلي في «المرجع» إلىٰ محاولة إثبات نظريته في وَحْدَة معاني المادة اللغوية، من خلال تفسير ظاهرة تعدد المعنىٰ بقاعدة الإبدال أو المعاقبة، فالصورة اللفظية واحدة، في حين أن معانيها المختلفة ترجع إلىٰ جذور مختلفة، قال: "ورغبتُ في إظهار الوَحْدَة المنطقية لمعاني المفرد، وكثيرًا ما تكون متخالفةً تخالفًا يبلغ حدّ التباين. وقد لفت هذا نظر الباحثين، فأنكروا منطقية العربية، ونَحَوْا في التعليل مناحِيَ شتىٰ؛ فمنهم من فسّر هذه الظاهرة بالتضاد، ومنهم من فسَّرها بالاختلاف القَبَليّ، ومنهم من جنح إلىٰ تفسيرها بالإبدال أو المعاقبة. واقتضاني هذا بحثًا شاقًّا انتهيتُ منه إلىٰ أن الرأي الأخير هو الصواب، فأطلقتُ القول بأن هذه الظاهرة خاضعةٌ لقاعدة المعاقبة؛ وللبيان أضربُ هذا المثل: «أَلْيَس»، فقد جاء بمعاني:

(١) للزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ): كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر: تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ط١، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.

(٢) السابق نفسه: ص(٢٤٠).

الوادع الناعم الخُلُق، والشجاع جدًّا، والمعتزل في بيته لا يبرح. فهذه معانٍ لا رابطةَ بينها، ولكن حين تأخذها بقانون المعاقبة، تجدُ أنها مترابطة ترابطًا طبيعيًّا، فكل معنىٰ يرتدُّ إلىٰ جذر مختلف، فالصورة واحدة بينما معانيها المختلفة ترجع إلىٰ جذور متباينة، كما بسطناه في الكتاب الذي هو بين يديك. ولولا التخوف من الإسهاب لوضعتُ ثَبَتًا كاملاً بحروف المعاقبة كما عرضها «القالي» في كتابه المشهور «الأمالي». وهذا المثل يرينا أن جهد القدامىٰ لم يتجاوز حدّ الجمع والقمش، كيفما اتفق من غير تنخُّل أو استصفاء"(١).

وهذه نظرة معيارية متطرفة؛ تقوم علىٰ مبدأ نفي ظاهرة تعدد المعنىٰ للفظ المفرد في العربية في حال لم تكن بين تلك المعاني المتباعدة روابط منطقية؛ انطلاقًا من فَرْضِيَّته وَحْدَة المعنىٰ ووجوب ترابط معاني اللفظ الواحد. وهو ما لم يقل بوجوبه أحد في العربية أو في أي لغة من اللغات؛ فظاهرة تعدد المعنىٰ ظاهرة لغوية راسخة في كل اللغات، وليست ظاهرة خاصة بالعربية فينكرَها عليها أحد من الباحثين، أو يرىٰ في وجودها فيها بُعْدًا عن المنطقية!

وأرىٰ أن العلايلي قد ناقض نفسه في مقدمة المعجم عندما افترض وجوب العلاقة المنطقية بين معاني اللفظ الواحد، في حين أنه نفىٰ- في المقدمة نفسها- تحرُّك اللغة بقانون السببية، وذلك في قوله: "ولقد آن لنا أن نأخذ مأخذ الجِدّ، وإلا وُضِعَت العربية في الموضع القلِق، والمحلّ المتهافِت، والمضمار الضيق.. وتَبِعة كل ذلك إنما تقع علىٰ كاهل اللغويين وحدهم

(١) العلايلي: المرجع: ص(ط).

حين وقفوا موقفًا لا يحيد عما تواضعه سالفو اللغويين، من قوانينَ لم تكن في أوَّلها إلا وَهْمًا خاطئًا، أو نتيجة دَرسٍ غير مستقيم ولا مُحقَّق.... وهذا الأخذ من شأنه أن يُسلِم اللغة إلىٰ الحياةِ إسلامًا عفويًّا، أي أنه يردُّها إلىٰ محلها من الحاجة والصيرورة. فاللغةُ، ومنزلتها من التصنيف الاجتماعي، أنها مؤسسّةٌ مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بنشاط الإنسان، تتحرّك بقانون الغاية لا السببية. فإذا غُلِبَتْ بقانون السببية الصِّرف، وأُخْضِعَتْ له في قسرٍ وعَنَتٍ مثلما فعل قدامىٰ اللغويين، تنعزِل رأسًا وتنقلب بِناءً فوقيًّا منقطعًا..."(١).

إذن؛ فالعلايلي عالج المداخل الفرعية علىٰ أنها وحدات معجمية مستقلة، وأن كل وحدة معجمية قائمة بذاتها؛ ويمكن عدُّه بذلك متفقًا مع أحد التقاليد المعجمية التي ذكر أحمد مختار عمر وجوب مراعاتها(٢).

وأما من حيث طريقة العلايلي في الترتيب- فقد رتَّب المداخل الرئيسة ترتيبًا ألفبائيًّا جمع فيه بين نمطين من الترتيب: أحدهما بحسب الجذر اللغوي؛ وذلك في ترتيب الأفعال، والنمط الآخر بحسب الصورة المنطوقة للكلمة؛ وذلك في ترتيب المشتقات. قال: "لأن العربية، كأخواتها الساميّات، قائمة علىٰ الترابط العضوي، فكل جنوح بها، في دائرة تصريف الأفعال، عن الاندراج تحت الجذر يؤدي إلىٰ التفسيخ الذي لا يُغتفر، فعمدت، لهذا كله، إلىٰ إثبات تصريف الأفعال مجردةً ومزيدةً تحت

(١) السابق نفسه: ص(و).

(٢) انظر: د. أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث: عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م، ص(٩٦).

الجذر، أما المشتقاتُ وحدَها فقد استبحْتُ لنفسي أن تُذكر وَفْقَ لفظها. وفوق هذا كله، سردتُ تحت الجذر، ما حُفِظَ من مشتقاته، سردًا فقط، مع الإحالة إلىٰ بحثها حيث تقع من النطق"(١).

وأما من حيث ترتيب المداخل الفرعية- فقد فصل بينها بعلامة من شرطتين رأسيتين متوازيتين بعدها خط أفقي؛ للدلالة علىٰ تكرار كلمة المدخل الرئيس علىٰ هذه الصورة ll ـــ ، فإن كانت الكلمة الفرعية ترتد في رأيه إلىٰ جذر مختلف- أي: بحسب قانون المعاقبة الذي سبقت الإشارة إليه- ؛ فإنه يزيد فاصلاً بين المدخل الفرعي اللاحق والمدخل السابق بهذه العلامة ▲ قبل الشرطتين الرأسيتين، ثم يشير في آخر المدخل الفرعي إلىٰ الحرف الذي وقع فيه الإبدال الاشتقاقي أو المعاقبة.

والغالب علىٰ طريقته في ترتيب المداخل الفرعية- أنه يقدِّم المعاني الحقيقية علىٰ المعاني المجازية، ولكنه لم يلتزم بذلك في كل موضع؛ فمثلاً رتّب المدخلين الفرعيين للمدخل الرئيس أعمىٰ بتقديم المعنىٰ المجازي (أي الأشد حيرة وتردِّيًا في الغواية) علىٰ المعنىٰ الحقيقي (أي الذاهب البصر).

(١) العلايلي: المرجع: ص(ح).

الفصل الثاني

المعلومات اللغوية في «المرجع»

في البنية المعجمية الصغرىٰ للمعجم- تُصَنَّف المعلومات الواردة في التعليق علىٰ (المدخل) إلىٰ معلومات التعليق علىٰ المَبنَىٰ (الذي يشمل المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية)، ومعلومات التعليق علىٰ المَعْنَىٰ (الذي يشمل المعلومات الدلالية كالتأصيل ووسائل الشرح ومؤشرات الاستخدام اللغوي)(١).

وتشمل المعلومات اللغوية في معجم «المرجع» خمسة أنواع: المعلومات الصوتية، والمعلومات الصرفية، والمعلومات النحوية، والمعلومات الدلالية، ومعلومات الاستخدام اللغوي. وفيما يأتي تفصيل صور كل نوع من أنواع تلك المعلومات كما وردت في شروح المعجم.

أولاً: معلومات التعليق على المَبْنَى:

أ- **المعلومات الصوتية**: وقد اشتملت علىٰ المعلومات الآتية:

١- بيان طريقة النطق بأصوات العربية: وذلك في شرح المدخل المخصص لاسم ذلك الحرف- غالبًا- ، وقد وقع ذلك في المجلد المطبوع في شروح المداخل: (ا)، و(باء) و(تاء) و(ثاء)، علىٰ النحو الموضح في الجدول الآتي:

---

(١) حول معلومات التعليق علىٰ المبنىٰ والمعنىٰ- انظر شرح المصطلح (Microstructure)= مكافئ مصطلح (البنية الصغرىٰ) في:

R.R.K. Hartmann & Gregory James, Dictionary of Lexicography, p.(94).

المدخل	المعلومات الصوتية في شرح المدخل
ا	أول حرف من الهجاء ومن الأبجدية. وتجيء علىٰ نحوين: لينة ساكنة وتسمىٰ حرفًا هاويًا أو حرف مد، ومتحركة وتسمىٰ همزة.
باء	اسم الحرف الثاني من حروف الهجاء، وهي صوت شفوي شديد مجهور، يتكون بمرور الهواء خلال الحنجرة محركًا الوترين الصوتيين، ليتخذ مجراه إلىٰ الفم حيث ينبجس عند الشفتين المطبقتين انبجاسًا انفجاريًّا.
تاء	اسم الحرف الثالث من حروف الهجاء، وهي صوت شديد مهموس، يتخذ مجراه في الحلق والفم لينحبس عند التقاء طرف اللسان بأصول الثنايا العليا، فإذا انفصلا انفصالاً فجائيًّا تكوَّن ذلك الصوت الانفجاري.
ثاء	«من ثوي» اسم الحرف الرابع من الألفباء وهي صوت رِخْو مهموس لا يتحرك معه الوتران وتُعد من الحروف اللثوية.

وثمة ملحوظتان في شروح طريقة النطق الخاصة بالمداخل السابقة:

إحداهما: أن المصنف أراد أن يفرِّق بين الألف والهمزة؛ بسبب اتحادهما في الرمز الكتابي، ولكنه جعل الفرق بينهما في أن الألف لينة ساكنة، والهمزة متحركة، وهذا القول مُجانب للدقة والصواب من حيث اصطلاحات علم اللغة الحديث ومفاهيمه.

والأخرىٰ: أنه لم يتبع طريقة واحدة في وصف المخرج والخصائص النطقية الخاصة بكل صوت؛ ففي وصف طريقة النطق الخاصة بصوت الباء، ذكر الخصائص النطقية علىٰ الترتيب الآتي: [صفة المخرج (شفوي)- صفة مجرىٰ الهواء عند النطق (شديد)- وضع الوترين الصوتيين (مجهور)- تفصيل صفة طريقة النطق (يتكون بمرور الهواء ... حيث ينبجس عند الشفتين المطبقتين انبجاسًا انفجاريًّا)، وهذا تفصيل لما أجمله في قوله: "شفوي مجهور شديد"]. وأما عند وصفه طريقة النطق بصوت التاء، فقد خالف الترتيب السابق؛ فذكر الخصائص الصوتية علىٰ الترتيب الآتي: [صفة مجرىٰ الهواء عند النطق (شديد)- وضع الوترين الصوتيين (مهموس)- صفة المخرج (لثوي)]. ومِثْلُ ذلك في الترتيب الذي ذكره في وصف طريقة النطق بالثاء.

٢- **ضَبْطُ المداخل بالشكل:** وذلك في أكثر المداخل، خصوصًا المداخل المتتابعة المتماثلة في الحروف، المختلفة في الضبط؛ كالمداخل الثلاثة المتتالية: (بُرْكَة)، و(بِرْكَة)، و(بَرَكَة)، وقد أهمل الضبط في بعض الحروف إذا أُمِن اللبس، كترك ضبط الهاء الساكنة في المداخل الثلاثة: (بَهكَن)، و(بُهلول)، و(بُهمَىٰ).

٣- **النص على التغيرات الصوتية التاريخية:** وذلك فيما اصطلح علىٰ تسميته «الإبدال الاشتقاقي» أو «المعاقَبة»، وأكثرها اجتهادات من العلايلي بناها علىٰ نظريته في وَحدْة المعنىٰ اللغوي للجذر، ويقصد العلايلي بهذا المصطلح الإبدال الواقع في أحد أصوات الأحرف الأصول للكلمة، مع بقاء المعنىٰ كما هو؛ فتنشأ عن ذلك كلمة أخرىٰ بصورة صوتية

مختلفة، قد تشترك في لفظها مع كلمة أخرىٰ، لكنها ما زالت ترادف الكلمة الأولىٰ التي وقع فيها الإبدال(١). وقد استخدم للدلالة عليه في شروح مداخله المصطلحَيْن المترادفين لديه: «الإبدال» و«المعاقبة»، مثال المصطلح الأول: قوله في المدخل (أحد): "أصله الإبدال من الواو..". وفي المدخل تُلْد: "«سم» فرخ العُقاب؛ أصله الإبدال من الواو". ومثال المصطلح الثاني: قوله في المدخل (تمّ): "[تَتَمَّمَ] الكسرُ: انصدع ثم بان وانفصل؛ ينظر إلىٰ المعاقبة بين الميم والباء". وفي المدخل ثَجِر: "«صف»... ▲ II ـــ المجتمِع؛ أصله المعاقبة بين الثاء والشين".

٤- **تقديم معلومات صوتية حول الحروف التي تُكتب ولا تُنطق:** مثال ذلك المدخل أُولَىٰ: "«ترسم بالواو في الأكثر ولا تنطق» اسم إشارة لجمع القريب يستوي فيه المذكر والمؤنَّث"، وقال في المدخل أولو: "«ترسم بالواو في الأكثر ولا تنطق» جمع بمعنىٰ ذوو أي أصحاب".

ب- المعلومات الصرفية: وقد اشتملت علىٰ المعلومات الآتية:

١- **بيان نوع الكلمة من بين أقسام الكلم:** وقد أحصيتُ في معجمه اثني عشر نوعًا، نَصَّ عليها ووَسَمَها:

- **الاسم:** عبَّر عنه كثيرًا بالوَسْم: «سم»؛ ووسم به اسم الذات، واسم الجنس الإفرادي والجمعي، واسم الإشارة، واسم الموصول، كما في المداخل: أَهْل: "«سم» عشيرة الشخص وذوو قرباه"، وثَرْوَة: "«سم» كثرة

(١) حول مقصوده بمصطلحات: «الإبدال» و«المعاقبة» و«الإبدال الاشتقاقي»، انظر: العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد: ص(٢٣٩- ٢٤١).

العدد من المال.."، وجاثوم: "«سم» الكابوس الذي يقع للنائم.."، ومثال اسمي الإشارة والموصول المدخل أُلَىٰ: "ترد لوجوه: ا) اسم إشارة، وجرىٰ العرف فيها علىٰ إثبات الواو رسمًا لا لفظًا.. ب) اسم موصول بمعنىٰ الذين.."

- **المصدر**: عبّر عنه بالوسم: «مص»؛ ووسم به كلَّ اسم دل علىٰ حدث مجرد من الزمن، كما في المداخل: اكتساب: "«مص» التصرُّف باجتهاد"، وبَصَر: "«مص» النظر والرؤية... ll ـــ «سم» حاسة النظر..."، وتحضير: "«مص» جعل الشيء ماثلاً أو مشهودًا".

- **الضمير**: مثال ذلك المدخلان: أنا: "ضمير رفع منفصل للمتكلم، مثناه وجمعه: نحن"، وأنتَ: "ضمير رفع منفصل للمخاطب، مثناه: أنتما، ج: أنتم، مـ. أنتِ، ج: أنتُنَّ".

- **اسم الفاعل**: وسم به الكلمات الدالة علىٰ وصف من صدر منه الفعل، علىٰ غير سبيل المبالغة أو لزوم الصفة، وعبّر عنه بالاختصار «فا»، وقد ذكر في مسرد المصطلحات أنه يعني به: فاعل، وقد ورد في المداخل الدالة علىٰ اسم الفاعل، مثال ذلك المدخل باسِط: "«فا» ناشر ما كان مضمومًا".

- **الصفة**: وسم بها الكلمات الدالة علىٰ وصف لازم؛ وشمل ذلك عنده نوعين من المشتقات: أحدهما: الصفة المشبهة، والنوع الآخر: صيغ المبالغة، وعبَّر بالاختصار «صف»؛ مثال ذلك الدلالة علىٰ الصفة المشبهة في المداخل: أَمْسَح: "«صف» من الناس: مَنْ لا أخمص له.."، وبَشِع: "«صف» من الطعام: الكريه المذاق.."، وجاذِب: "«صف» الذي يشد

الشيء إليه، المستميل.."، مثال الدلالة علىٰ صيغ المبالغة في المداخل: أكّال: "«فعال، صف» الكثير الأكل"، وأَكول: "«فعول، صف» النهم الكثير الأكل، وأَكيد: "«فعيل، صف» المُحكَم الوثيق".

- **اسم التفضيل**: وسم به الكلمات الدالة علىٰ وصف لازم لمفضَّل في صفة علىٰ غيره، وعبّر عنه بالاختصار: «أفعل»؛ كما في المدخلين: أَصْلَح: "«أفعل» الأكثر ملاءمة وموافقة"، وأَكْمَل: "«أفعل» الأتمّ".

- **اسم المفعول**: وسم به الكلمات الدالة علىٰ وصف من وقع عليه الفعل. وقد ورد ذلك في بعض المداخل التي أتت علىٰ وزن «فعيل» بمعنىٰ اسم المفعول؛ فأثبت لها المصنف ذلك، مثاله المدخل أَكيل: "«فعيل بمعنىٰ فاعل» الطاعم.. الـ«بمعنىٰ مفعول» المأكول، ومنه قولهم: أكيل السبع أي فريسته".

- **الفعل**: وسم به الكلمات الدالة علىٰ حدث مقترن بزمن محدد، وعبَّر عنه إما بعبارة: (بصيغة الفعل مجرَّدًا) وبقوله في الفعل المزيد: (و«مزيدًا»)، أو بالاختصار «فع»، كقوله في المدخل: (بسم): "بصيغة الفعل مجرّدًا جاء من {ن} [ـَـ بَسْمًا، فهو باسم، مِبْسامٌ، بَسّام] الشخصُ: افترَّ ثغره وضحك بلا صوت... و«مزيدًا» كثر فيه [ابتسَم ابتسامًا] ... [تبسَّم تبسُّمًا]..."، وفي المدخل ثابَ: "«فع» في ثوب".

- **اسم الفعل**: وسم به الكلمات الدالة علىٰ كلمة إفصاحية مؤولة بمعنىٰ الفعل، وعبَّر عنها تارة بعبارة: (اسم فعل)، أو بعبارة: (كلمة) كذا؛ علىٰ نحو ما ورد في المداخل: آمين: "..اسم فعل مبني علىٰ الفتح بمعنىٰ: استجِبْ، لِيَكُنْ، هكذا فافعلْ"، وإيهِ: "اسم فعل أمر طلبًا للاستزادة من

عمل أو حديث مثاله شعرًا: فقلت لها إيهِ اطلبي كل حاجةٍ «الفرزدق»"، وآهٍ: "كلمة توجُّع"، وآهًا: "كلمة تأسُّف"،وآوُو: "كلمة دعاء للخيل"، وبَسْ: "كلمة بمعنىٰ حَسْب"، وبِسْ، بِسْ: "كلمة دعاء أو زجر للماشية والسِّنَّوْر"، وبَهْ، بَهْ: "كلمة تقال للشيء إذا عَظُم".

- **الظرف:** وسم به الكلمات الدالة علىٰ ظرف مكان أو ظرف زمان؛ كما في المدخلين: بَعْدَ: "ظرف زمان ضد قَبْل أي المتراخي عن سابق، وقد يرد للمكان حسب السياق"، وبَيْنَ: "ترد علىٰ وجهين: ا) ظرف بمعنىٰ الوسط وخَلَل الأشياء...".

- **الأداة:** وسم بها الكلمات الدالة علىٰ كلمة ذات وظيفة نحوية، وعبَّر عنها إما بالمصطلح: (أداة)، أو بالمصطلح: (حرف)، علىٰ نحو ما ورد في المداخل الآتية: ألاّ: "حرف تحضيض..."، وإلاّ: "أداة استثناء.."، وأَمْ: "حرف عطف.."، وأمّا: "أداة تقرير وإخبار، وتُشرب معنىٰ زائدًا فترد علىٰ وجوه: ا) حرف شرط... ب)حرف تفصيل... ج)حرف توكيد.."، وإمّا: "أداة تسوية في التقسيم..".

٢- **معلومات الأبنية المتصرفة:** وتشمل بيان ثلاث مكونات لهذه الأبنية: الأول: جذرها اللغوي، والثاني: صيغتها الصرفية، والثالث: تصريفاتها.

فأما معلومات الجذر اللغوي- فقد قدّمها بإحدىٰ صورتين: إحداهما: بوضع الجذر مدخلاً رئيسًا، مشيرًا إلىٰ ذلك بتدوينه بين قوسين، وذلك مقصور علىٰ مداخل الأفعال، نحو: (أثل)، و(أثم)، و(أثن)، و(أثو)، و(أثي). والصورة الأخرىٰ: بالنصّ علىٰ الجذر صراحةً أو ضمنيًّا في

معلومات المداخل الرئيسة والفرعية: فاكتفىٰ المصنف في بعض المداخل ببيان الوزن الصرفي للكلمة- ويُعدُّ هذا من النص علىٰ جذرها ضمنيًّا- ؛ فذكر مثلاً أنها علىٰ وزن: «فَعُول» أو «فعيل» أو «فَعّال» أو «فُعال» أو «تفعلة» أو «تفعال» أو «فَعِل»... إلخ، والملحوظ أنه نصَّ علىٰ الجذر صراحةً خصوصًا إذا وقع في الكلمة إعلال؛ كما في المدخل بِئَة: "«علة، من وبأ» الآفة"، والمدخل أُغْنِيَّة: "«أُفعولة، سم من غني»"، والمدخل إفادة: "«فعالة» القدوم؛ أصلها الإبدال من الواو". ويدخل في هذه الصورة النَّصّ علىٰ أصول الكلمات المنحوتة، كما في المدخل (بسمل): "بصيغة الفعل نحتًا من بسم الله".

وأما معلومات الصيغة الصرفية- فمن أمثلتها النَّصُّ علىٰ صيغ الجمع، والتأنيث، والتصغير؛ كما في المداخل: أسياف: "«بصيغة الجمع» الأحزاب"، وأفاويه: "جمع الجمع لكلمة فُوَّه"، وبَغْثاء: "«صف» مؤنَّث أَبْغَث، انظره"، وأُحَيْمِر: "«سم، بالتصغير» ريح نكباء تغرق السفن"، وبُحَيْرَة: "«بصيغة التصغير، سم» المنخفض من الأرض".

وأما التصريفات المختلفة للكلمات المتصرفة: الأفعال، والأسماء، والمشتقات- فقد وسَم تصريفات الفعل من حيث التجرُّد والزيادة، ومن حيث تصريفاته في الماضي والمضارع، واستخدم للأفعال المجردة مجموعة من الاختصارات لضبط عين الفعل في كل من الماضي والمضارع؛ فاختصار الباب الأول من أبواب تصريف الأفعال (نصَرَ- ينصُر) بالرمز: (ل): (ـَـُ)، واختصار الباب الثاني (ضرَب- يضرِب) بالرمز: (ن) (ـَـِ)، واختصار الباب الثالث (فتَح- يفتَح) بالرمز: (ث) (ـَـَ)،

واختصار الباب الرابع (عِلِمَ- يعلَم) بالرمز: (ع) (ـــ)، واختصار الباب الخامس (عظُم- يعظُم) بالرمز: (خس) (ـــ)، واختصار الباب السادس (ورِث- يرِث) بالرمز: (س) (ـــ). وأورد بعد كل صيغة من الأفعال المجردة الصيغ المستعملة من الأفعال المزيدة، مثال ذلك المدخل (ثبت): "بصيغة الفعل مجردًا جاء من {ل}[ـَـُ ثباتًا، ثُبوتًا، فهو ثابِتٌ، ثَبْتٌ، ثَبِيتٌ] ... وجاء من {خس} [ـــُ ثَباتَةً، ثُبوتَةً، فهو ثَبيتٌ]... و«مزيدًا» كثر فيه [أثْبَتَ إثباتًا، فهو مُثْبِتٌ، وذاك مُثْبَتٌ]... و[استثبتَ استثباتًا، فهو مستثبِتٌ] و[تثبَّتَ، فهو مُتَثَبِّتٌ].. و[ثابَتَ مُثابَتَة]... [ثَبَّتَ تثبيتًا، فهو مُثَبِّتٌ].."

وفي تصريف الأسماء والمشتقات- وسَم كلاً من صيغ التأنيث والجمع والتصغير، وإن لم يلتزم بكل ذلك في كل مدخل. ومن أمثلة ذلك المداخل: أربَعاء: "«أفعلاء، سم» اليوم الرابع من أيام الأسبوع، مث: أربعاوان، أربعاءان، ج: أربعاوات، أربعاءات؛ وورد بتثليث الباء"، وبُنَيّ: "مُصغَّر ابن، ج: بُنَيُّونَ، م: بُنَيَّة، ج: بُنَيّات..."، وأسود: "«صف، من السواد» الفاحم اللون مـ: سواداء، ج: سُود، وقد يُجمع علىٰ سودان، ومصغَّره: أُسَيْوِد، أُسَيِّد، وبتصغير الترخيم: سُوَيْد. والنسبة إلىٰ مصغَّره: أُسَيْدِيّ.."، وتَكْلِفَة: "«تفعلة» المشقة، ج: تكاليف، تَكْلِفات".

٣- الاستدراكات والترجيحات والتعقيبات الصرفية:

فمن أمثلة استدراكاته الصرفية علىٰ مصنفي المعجمات- قوله في شرح المدخل تُحْفَة: "ـــ الهدية، ج: تُحَف؛ وزاد في محيط المحيط: تَحائف، وهو لا يُعرف في مرجع ثبت". وقوله في المدخل (ترب): "... ووهِم صاحبا محيط المحيط والمنجد في أسماء الفاعل فأثبتا «تريب، تَروب»

وهما لا يعرفان في مرجع ثبت". وقوله في المدخل (أضَّ): "بصيغة الفعل مجردًا جاء من { ل} [ـَـُ أضًّا، فهو آضٌّ].... وأخطأ في المنجد بعدِّه من {ن} أيضًا، وفي البستان إذ اقتصر عليه من {ن}".

ومن أمثلة ترجيحاته الصرفية بعد عرض آراء اللغويين والصرفيين المختلفة- قوله في المدخل تلاشي: "الاضمحلال والبوار الآيل إلىٰ عدم... وهذا المفرد محلّ بحث كبير من حيث الأصالة أو التوليد أو العامية أو التعريب. فقد قال بأصالته ابن الأعرابي وأنه من الجذر «لشا»، وقال بتوليده نحتًا من «لا شيء» القطب الراوندي والتاج الكندي وابن الجوزي، وقال بعاميته الشهاب الخفاجي، وقال نفر بتعريبه من السريانية.... ونحن باعتماد قانون المعاقبة نقول بقول ابن الأعرابي وأنه من الجذر «لشا» المتعاقب فيه الشين والتاء، واللَّتا كما هو معروف النقص والبدد".

وربما سرد آراءهم ثم رجّح بعضها علىٰ بعض أو انفرد برأيه الخاص ناسبًا الآراء المخالفة إلىٰ الوهم والتعسف؛ مثال ذلك: قوله في المدخل أَوَّل: "... قيل: وزنه «أفعل» من: وأل، أول، وول عند قوم، وقيل «فوعل» من أول، وول، وكل ذلك وَهْمٌ وتعسُّف صرفي. وعندنا أنه «فوعل» من أول، ومُنع من الصرف وأُنِّث علىٰ فُعْلىٰ لأنه أُشرِب معنىٰ أفعل وأُجْرِي مجراه". وفي المدخل تِهواء: "«فعلاء، سم» الطائفة من الليل؛ وقيل وزنه تفعال من هوي، وما أثبتناه هو الأصح".

واشتملت بعض شروح المداخل كذلك علىٰ بعض التعقيبات الصرفية الدقيقة، مثال ذلك: المدخل أَعْنَىٰ: "«أفعل، من عني» الأكثر اهتمامًا

وغيرةً. قالوا: هو أعنىٰ بحاجتك منك؛ وهو شاذٌّ لمجيئه من المبني للمجهول".

ج - **المعلومات النحوية:** وقد اشتملت علىٰ المعلومات الآتية:

١ - **بيان الخصائص النحوية لبعض المفردات إذا وقعت في التركيب:** مثال ذلك قوله في المدخل أَوَّل: «صف» المتقدم علىٰ ما عداه، وضد الآخِر، ... وهو ممنوع من الصرف إذا وقع صفةً نحو: لقيتُه عامًا أوَّلَ. وإذا وقع خِلاف ذلك صُرِف قالوا: ما رأيتُ له أوَّلاً ولا آخِرًا أي قديمًا ولا حديثًا". وقوله في المدخل بَعْض: "... قيل: لا تدخله «ال» التعريف، والأشهر جوازه، وفي الإسناد يصح إعادة الضمير عليه مذكرًا أو بحسب ما يضاف إليه". وقوله في المدخل ثَمانية: "«سم» عدد فوق السبعة ودون التسعة، مـ: ثمانٍ في حالتي الرفع والجر إذا عَرِيَتْ من أداة التعريف والإضافة، وثمانيَ في حالة النصب مثاله شعرًا: ولقد شربتُ ثمانيًا وثمانيا «الأعشىٰ»، ج: ثمانيات، فتقول: ثماني نسوةٍ وثمانية رجال، ومُصغَّرُها ثُمَيْنِيَة، ثُمَيِّنَة..". ومثال ذلك أيضًا- أحد المداخل الفرعية للمدخل أَجْمَع: "ـــ «صف» لفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي يفيد الاستغراق والشمول، ويؤكد به كل ما يصح افتراقه حسًّا أو حكمًا، ولا يكون إلا تابعًا..".

٢ - **بيان أثر الأسلوب النحوي في الوظائف النحوية لبعض المفردات:** مثال ذلك المدخلان الفرعيان للمدخل أَبَدًا، إذ يوضح المصنف في شرح كلا المدخلين أثر الفرق بين أسلوبي النفي والإثبات في الوظيفة النحوية للكلمة، فيقول في الشرح: "ظرف زمان لتأكيد المستقبل في سياق النفي وشبهه كالإنكار والاستفهام، فلا تفيد الدوام والاستمرار تقول: لا

أفعلـه أبـدًا أي قطعًـا، وهـي في جانـب المسـتقبل كقَـطّ والبتّـة في جانـب الماضي.. || ــ بالنصب علىٰ المصدرية لإفادتهما أي الدوام والاستمرار، وتقع في سياق الإثبات تقول: أفعل أبدًا أي لا أنفكّ أفعل.... ووَهِم كثير من اللغويين بعدم التفرقة، فقد سووا بين مقاميها في النفي والإثبات مطلقًا".

٣- **بيان أثر المعاني النحوية لبعض المفردات في توجيه الأسلوب النحوي للجملة:** ويشـمل ذلـك بعـض الأدوات وبعـض الظـروف، مثال الأدوات: المـدخل ألا: "حـرف اسـتفتاح. وتـرد نحويًّـا علىٰ ثلاثـة أوجـه: ا)خاصة بالجملة الفعلية ولها مقامان: (١) العَرْض أي طلـب الشيء برفـق مثاله قرآنًا:... (٢) التحضيض مثاله قرآنًا: ... ب) خاصَّة بالجملة الاسمية وتعمـل عمـل «إنَّ» ولهـا ثلاثـة مقامـات: (١) التـوبيخ مثالـه: ألا طِعـانَ، ألا فرسانَ عادية «حسّـان» والإنكـار مثالـه: ألا ارعـواءَ لمـن وَلَّـتْ شـبيبتُه. (٢) التمني مثاله: ألا عُمْرَ ولَّىٰ مستطاعٌ رجوعُه. (٣) الاستفهام مع النفي... ج) مشـتركة، ولهـا مقـام واحـد: التنبيـه نحـو: ألا شُـدُّوا مطايـاكم...". ومثـال الظروف: المدخل أَيْنَ: "ظـرف مبني علىٰ الفتح، وتـرد علىٰ وجهـين: أ) مضمَّنة معنىٰ الاستفهام عن مكـان الحلـول أو الوجـود نحـو: أينَ الكتـابُ. وعن مكان البروز والحصول إذا اقترنت بها «مِنْ» نحـو: مـن أيـن لـك هـذا. وعن بعد ما بين الشيئين مسافةً أو فرقًا نحو: أين هـذا مـن ذاك. ب) مضـمَّنة معنىٰ الشرط فتجزم فعلين نحو: أين تجلسْ أجلسْ".

ثانيا: معلومات التعليق على المعنى (المعلومات الدلالية):

يمكن تقسيم معلومات التعليق علىٰ المعنىٰ في معجم المرجع إلىٰ نوعين: أحدهما: المعلومات المقدَّمة من خلال «مؤشرات الاستخدام اللغوي»، والنوع الآخر: المعلومات المقدَّمة من خلال «وسائل الشرح الدلالي».

النوع الأول: مؤشرات الاستخدام اللغوي:

١- **تأثيل المعرَّب**: إذ قسّم الألفاظ المعرَّبة- علىٰ نحو ما ذكر في نهاية مقدمة المعجم- إلىٰ قسمين:

أحدهما: الدخيل بتعريب قديم: رمز إليه في المعجم بالرمز (★)، للإشارة إلىٰ المعرَّب قبل القرن السابع عشر الميلادي. مثاله المداخل: آنُك: "(★ من السنسكريتية بتوسط الفارسية) القصدير في أصح الأقوال"، وبِرْواز: "(★ من الفارسية) حاشية الثوب الملوَّنة؛ والأشهر في تعريبه: فَرْواز؛ وورد بفتح الباء أيضًا"، وبُشْت: "(★ من الفارسية: الظهر) عباءة واسعة"، وبَشَرُوش: "(★ من القبطية) طائر مائي طويل العنق ملوَّن الريش".

والقسم الآخر: الدخيل بتعريب حديث: رمز إليه في المعجم بالرمز (❁)، للإشارة إلىٰ المعرّب منذ القرن السابع عشر الميلادي إلىٰ تاريخ تصنيف المعجم في منتصف القرن العشرين. وكثير من هذه الألفاظ أثَّلها بردّها إلىٰ أصولها الأجنبية، وميّز منها ما دخل إلىٰ العربية مباشرةً أو بوساطة لغات أخَر. ومثال مداخل هذا القسم: بُزُق: "(❁ من التركية) الطنبور"، وبَصْمَة: "(❁ من التركية) العلامة تطبع علىٰ قماش أو ورق أو غيرهما؛ وفصحاها: طابع"، وتِلْفاز: "(❁) لكلمة «انجTELEVISION» جهاز

الرؤية من بعد؛ ويسمىٰ: المِبْصار؛ والأولىٰ أن يوضع له: مِشْخاص، مِرناء، رامِق".

٢- **تأريخ المولَّد**: إذ وضع المصنِّف من مؤشرات الاستخدام ما يشير إلىٰ تاريخ توليد اللفظ بمعنىٰ معين، وقد قسّم الألفاظ المولّدة تاريخيًّا إلىٰ قسمين:(١)

أحدهما: المولد القديم: رمز إليه بالسمة (●)، ويعني بها اللفظة المولَّدة في العربية قبل القرن السابع عشر الميلادي. وقد اكتفىٰ المصنِّف بالمؤشر السابق دون تحديد حقبة زمنية معينة لتوليد اللفظ قديمًا، إذا لم يتمكن من تحديد العصر الذي وُلِّد فيه؛ كما في المداخل إبراء، وأُحْدِيَّة، وأَزَز، مثاله المدخل بارِجَة: "ـــ (●) السفينة الكبيرة من السفن الحربية". وفي كثير من المداخل، أضاف المصنِّف إلىٰ جانب هذه السمة حقبة زمنية، تبدأ من العصر الأموي، وحتىٰ ست حقب أخرىٰ، من بداية العصر العباسي الأول في سنة ٧٤٩م/ ١٣٢هـ إلىٰ نهاية العصر العباسي السادس سنة ١٥١٦م/ ٩٢٢هـ. وقد أضاف في بعض المداخل المؤشر «عباسي» دون النص علىٰ أيٍّ من عصوره. ومثال مداخل هذا القسم: أنانية: "(●، عباسي خامس) الصلَف والادّعاء؛ وهي خارجة مخرج النسبة المصدرية إلىٰ «أنا» ضمير المتكلم"، و(ثمر): "... [استثمر استثمارًا، فهو مستثمِر، ●، عباسي سادس] المرءُ: نشد الثمرَ وطلبه".

(١) انظر: العلايلي: المرجع، مسرد المصطلحات، في نهاية المقدمة، بدون ترقيم.

والقسم الآخر: المولّد الحديث: رمز إليه بالسمة (○)، ويعني بها الألفاظ المستحدثة في العربية منذ عصر النهضة الأوربية الحديثة. ومثال مداخل هذا القسم: آذِيَّة: "(○) الموجة العظيمة الارتفاع نتيجة لزلزال بحري تعرف باسمها المأخوذ من اليابانية طونامي"، وترقيق: "ــ (○) بإزاء «فر APLATISSEMENT» أي سحق الحبوب الغذائية دون تجزئتها كالجرش"، وثَلاّجَة: "(○) بإزاء «انج، فر REFRIGARANT» آلة تقلّل حرارة الجسام وتسمّىٰ مُبرِّدة أيضًا".

٣- **تخريج المعاني المنقولة**: إذ حرص العلايلي علىٰ الكشف عن العلاقات الدلالية بين المداخل الفرعية تحت المدخل الرئيس، وحاول ربط معانيها المختلفة بالمعنىٰ الحقيقي، وانطلق في ذلك من نظريته بوجوب الوَحدة المنطقية لمعاني المفرد. وقد سبقت الإشارة إليها(١). وفي سبيل تحقيق ذلك حاول تحديد طبيعة انتقال دلالة اللفظ من المعنىٰ الحقيقي إلىٰ معنىٰ آخر، من خلال مجموعة من الوسوم الدلالية، وهي من مؤشرات الاستخدام اللغوي التي لم يشر إليها في مقدمته، ولم يشرح مراده بها. وقد أحصيتها فبلغت اثني عشر وَسْمًا، وهي- علىٰ نحو ما نصّ عليها في المعجم-: (سم تنزيلي- مجازًا- مجازًا عقليًّا- مجازًا مرسلاً - تشبيهًا- تجسيدًا- تشخيصًا- تمثيلاً- تجريدًا- تخصيصًا- تنزيلاً- كناية).

ومصطلح «الاسم التنزيلي» عرَّفه المصنِّف في موضعين: أحدهما في المدخل اسم قال فيه: "ومن (المركبات) ــ تنزيلي: الصفة الغالبة وهي التي

(١) انظر: رابعًا من الفصل الأول.

كثر استعمالها حتىٰ جرت مجرىٰ الأسماء الوضعية كفتىٰ، وتسمىٰ أيضًا: الصفة الاسمية"، والموضع الآخر في المدخل تنزيل، إذ عرّفه بأنه "إحلال الوصف محلّ الاسم، وهو ما يعرف بالصفة الغالبة". فإذا كان الاسم منقولاً عن الصفة عبَّر عنه بالوَسْم: «سم تنزيلي»، كما في المداخل آخِر: "«صف».. II ـــ «سم تنزيلي» الحد الطرفي للشيء"، وباطِل: "«سم تنزيلي» ما لا ثبات له عند الفحص".

ومن أمثلة ما استعمل فيه الوسوم الدالة علىٰ المجاز والمجاز العقلي والمجاز المرسل- في المدخل (بَرّ): "II ـــ [بَرًّا، بِرًّا، بُرورًا، بَرارَةً] ربَّه: أطاعه صادقًا. II ـــ الشخصُ: غدا صادق الطاعة... II ـــ «مجازًا» المرءُ في القول: لم يكذب. II ـــ «مجازًا عقليًّا» اليمينُ: صدقت. II ـــ «مجازًا مرسلاً» العبادةُ كالحج: قُبِلت؛ بملحظ أنها أُدِّيَت علىٰ وجه الصدق. II ـــ «تمثيلاً» السلعةُ: نفقت وراجت، أي صدقت صاحبها الربحَ أو ولَّدته له".

ومثال ما استعمل فيه الوسم الدالّ علىٰ التشبيه- قوله في المدخل آرِن: "«صف» الناشط إلىٰ قصده في وقدة عزم.. II ـــ «تشبيهًا» الثور الطالب أنثاه ويقال في كل فحل".

ومثال ما استعمل فيه الوسم الدالّ علىٰ التشخيص- قوله في المدخل أسِيف: "«فعيل» السريع الحزن الرقيق القلب مثاله مأثورًا: إنه رجل أسيف... II ـــ «تشخيصًا» الشيخ الفاني مثاله مأثورًا: لا تقتلوا عسيفًا ولا أسيفًا؛ بملحظ أنه متجسَّد الحزن". وقوله في المدخل أَغَرّ: "«صف» من الخيل: المتحلي بالغُرَّة وهي رُصَيْعَةٌ بياضٍ كالدرهم في جبهته...II ـــ

«تشخيصًا» الذي أخذت اللحيةُ جميعَ وجهه إلا قليلاً، فيبدو من خلالها كالغُرَّة..".

ومثال ما استعمل فيه الوسم الدالّ علىٰ التمثيل- قوله في المدخل إبرام: "II ــ «تمثيلاً» الإضجار باللجاجة المفرطة؛ وملحظه تشبيه صورة التضايق حالاً علىٰ حال بفتل الحبل طاقًا علىٰ طاق". وفي المدخل (ثور): ".. [ثَوَّرَ تَثْويرًا] الشيءَ: هيَّجه. ... II ــ «مجازًا» الشرَّ عليهم: حركه عاصفًا. II ــ «تنزيلاً» الترابَ: قَلَّبَه بحثًا. II ــ «تمثيلاً» النصَّ الغامضَ: بحث في خوافيه مثاله مأثورًا: من أراد العلم فليثوِّر القرآن".

ومثال ما استعمل فيه الوسم الدالّ علىٰ التجريد- قوله في المدخل أَغَرّ أيضًا: "... II ــ «تجريدًا» الأبيض من كل شيء مثاله شعرًا: وأوجهُهُم بين المَسافِرِ غُرّانُ «امرؤ القيس»". وفي المدخل استهلال: "«مص» بدوّ القمر لأول العهد بالشهر. II ــ «تنزيلًا» إتيان السحاب بالهَلَل أي أول المطر. II ــ «تجريدًا» الابتداء والافتتاح..".

ويعني العلايلي بالتجريد ضربًا من توسيع المعنىٰ أو تعميم الدلالة، ويؤكد ذلك نسبتُه هذا المصطلح إلىٰ مجال علم اللغة، قال في المدخل تجريد: "II ــ في علم اللغة: تعرية اللفظ من بعض معناه كإطلاق الإسراء بمعنىٰ الإذهاب بينما معناه الوضعي الإذهاب ليلاً".

ومثال ما استعمل فيه الوسم الدالّ علىٰ التخصيص- قوله في المدخل بَتْكَة: "«سم» القطعة المنتزعة. II ــ «تنزيلاً» الطائفة من الشيء. II ــ «تخصيصًا» الجهمة من الليل". وقوله في المدخل آد: "«بالمعنىٰ الاسمي،

من أيد» القوة... II ــ «تخصيصًا»: قوة الشباب مثاله شعرًا: تبدّلتُ بآدي آدا «العجاج» أي جددت شبابي".

ومثال ما استعمل فيه الوسم الدالّ علىٰ التنزيل- قوله في المدخل باسِل: "«صف» الحادّ المذاق، والكريه الطعم.. II ــ «تنزيلاً» الشديد مثاله شعرًا: نفسي فداء أمير المؤمنين إذا=أبدىٰ النواجذ يومٌ باسِل ذكرُ «الأخطل»". وفي المدخل تَوْلِيَة: "«مص» الإرْداف... II ــ «تنزيلاً» الإدبار".

وهو يعني بالتنزيل ضربًا من الترادف أو التقارب في المعنىٰ بين لفظين بغير مجاز ولا كناية. قال في المدخل تنزيل: "II ــ (●، عباسي ثالث) في علوم اللغة: إطلاق اللفظ علىٰ ما يقارب معناه من غير تجوُّز ولا كناية".

ومثال ما استعمل فيه الوسم الدالّ علىٰ الكناية- قوله في المدخل أَبْتَر: «صف» المقطوع الذنب من الحيوان... II ــ «كناية» الذي لا عقب له ولا نسل". وفي المدخل تسطير: "II ــ «كناية» الزخرفة والتنميق بالأباطيل".

٤- **وَسْم المشترك اللفظي**: وذلك إذا تعدَّدت المعاني تحت المدخل الواحد، وتباعدت واختلفت مجالاتها الدلالية التي تنتمي إليها، ولم يجد المصنِّف علاقة دلالية يمكن من خلالها ردّ الاختلافات المتباعدة بين تلك المعاني إليها- عَدَّ ذلك من قبيل الاشتراك اللفظي الناتج عن الإبدال بين الحروف، واستخدم هذا الرمز (▲)؛ للفصل بين المعنيين المتباعدين للدلالة علىٰ أن "اللفظة تشبه اللفظة، ولكن ليست من معناها"(١)، ثم ردَّ الكلمة التي وقع فيها الإبدال إلىٰ جذرها. وقد سبق التمثيل لذلك.

(١) السابق نفسه، مسرد المصطلحات: ص(ل).

والنوع الآخر: وسائل الشرح الدلالي: وهي أربع وسائل: الشرح بالمرادف، وبالضد، وبالتفسير، وبالمكافئ الأجنبي، وتفصيل ذلك علىٰ النحو الآتي:

١- **الشرح بالمرادف**: مثال ذلك المداخل أَسُول: "«فعول، صف» الأملس". وثَطْأَة: "«سم» العنكبوت؛ ووردت بضم الثاء". وارتقاء: "«مص من رقي» الصعود إلىٰ أعلىٰ". وارتياب: "«مص» الشك".

وقد يشرح المرادف بالغريب، وهذا مما يؤخذ عليه، مثاله المدخل أَصْفَد: "الإسفنط، مثاله شعرًا: كُبِس العير علىٰ الملاب الأصفدِ".، وأَعْوَس: "II ــ «سم تنزيلي» الصَّيْقَل". فالإسفنط والصيقل كلاهما لا يقلُّ غرابةً عن أصفد وأعوس!

٢- **الشرح بالضد**: ويستعمل في ذلك عبارات دالة علىٰ الضد نحو: (مقابل) و(خلاف) و(ضد)، مثال ذلك المداخل: آخِر: "«صف» مقابل الأول". وأُنثىٰ: "«فعلىٰ، سم تنزيلي» خلاف الذكر من كل شيء". وأوَّل: "«صف» المتقدم من كل شيء، وضد الآخر". وثيِّب: "... من له بالتزوج والمباضعة عهد، وضد البِكْر، يستوي فيه المذكر والمؤنث، ويُجمع باعتباريه: ثيِّبون، ثَيِّبات".

٣- **الشرح بالتفسير: وهو على وجوه**:

أحدها: ببيان الجذع اللغوي للجذر: لبيان المعنىٰ المراد، إذا كان اللفظ من المشترك اللفظي لجذر ذي جذوع لغوية مختلفة؛ مثال ذلك شرحه المداخل الفرعية للمدخل الرئيس إبْرار علىٰ هذا النحو: "«مص من البَرّ» الركوب في اليابسة والسفر أرضًا.. II ــ «من البِرّ» إمضاء الأمر علىٰ

الصدق.. II ــ «من البُرّ» الكثرة والنماء واستفاضة الخير". والمدخل تَوَرُّد: "«مص، من الوِرْد» إتيان مورد الماء. «مص، من الوَرْد» احمرار الخد".

وثانيها: بالتفصيل بعد الإجمال: وذلك بأن يشرح معنىٰ اللفظ إجمالاً ثم يفسِّره مفصَّلاً بعرض سياقاته المختلفة؛ مثال ذلك قوله في شرح المدخل ابتذال: "II ــ «مجازًا» طرح الصيانة؛ فهو في الثوب: امتهانه. وفي اللبسة: عدم التزيين والتجمل. وفي العمل: أن يليه الشخص ويباشره بنفسه. وفي الكلام: ركاكته. وفي العَرْض: عدم التصوّن وتركه كالثوب الخلَق".

وثالثها: ببيان العناصر المكونة لمعنى اللفظ: مثال ذلك شرحه المدخل إسْفِنْط: "الشراب الخليط من أصناف الخمر المطيَّبة". وشرحه المدخل إسْفين: "(●) وتد موشوريّ الشكل مستغلَظ من طرف ويسمىٰ رأسًا، ومسحول مرقَّق من طرف ويسمّىٰ حدًّا أو سِنًّا، ويستعمل للفصم أو القلع، ج: أسافين". وشرحه المدخل أَسيف: "«فعيل» السريع الحزن الرقيق القلب". وشرحه المدخل إصبَع: "«إفعل، سم» عضو مستطيل يتشعب من طرف الكف أو القدم".

ورابعها: بالتشبيه للتقريب: مثال ذلك شرحه المداخل إعصار: "II ــ «مجازًا» إدراك الفتاة أوان الشباب أي وقت تأجُّجها كالإعصار، أو أصله المعاقبة بين الصاد والذال". وأَغْبَس: "«صف» من الخيل: الأبيض الأكدر، أي كلون اللبن خالطته قهوة البُنّ". و(ثطأ): "بصيغة الفعل مجرّدًا جاء من {ث} [ـَـَثَطْأً] خصمَه: جمعه تحته بيديه ورجليه حتىٰ ما يتحرّك، أي أخذه أخذ العنكبوت للذبابة".

وخامسها: بتعليل العلاقة بين اللفظ والمعنى: مثال ذلك شرحه المداخل الفرعية للمدخل جارِيَة: "«صف» العادية والسائلة... ‖ ــ الريح؛ بملحظ هبوبها. ‖ ــ الكوكب السيّار... وقد تُطلق علىٰ الشمس؛ بملحظ سعيها من الشروق إلىٰ الغروب في مرأىٰ النظر. ‖ ــ «كناية» الفتاة؛ بملحظ أنها لم تبلغ مبلغًا يقسرها علىٰ لزوم الخدر فهي تغدو وتروح لاهية دون حَظر. ‖ ــ الأَمَة؛ بملحظ أنها تسعىٰ خارج البيت في شؤون ذويها".

وسادسها: بالاستشهاد والتمثيل: ولا شك أن التمثيل بشواهد أو بأمثلة مصنوعة هو إحدىٰ وسائل الشرح الدلالي التي تقرِّب معنىٰ اللفظ إلىٰ ذهن القارئ؛ من خلال وضع اللفظ في سياق لغوي.

وقد استشهد العلايلي علىٰ سبيل التمثيل بنصوص من القرآن، ومن مأثور الحديث الشريف، ومن الأمثال، ومن أشعار العرب في العصور المختلفة، ومن نثر كبار أدباء العربية، علىٰ نحو ما سبقت الإشارة إليه، إلىٰ جانب ذلك قدّم بعض الأمثلة القليلة المصنوعة، لا سيما في شرح الكلمات ذات الوظائف النحوية، وهو يذكر المثال المصنوع مبدوءًا بعبارة (نحو كذا) أو (نحو قول كذا)، مثال ذلك قوله في شرح المدخل بل: "حرف إضراب، وترد علىٰ ثلاثة وجوه: أ)عاطفة، وذلك إذا وليها مفرد.. وهي في سياق الإثبات ومعرض الإنكار تفيد الانتقال بترقٍّ أو بتدنٍّ، نحو قول المُعْدِم: أكلتُ تفاحًا بل كمثرىٰ، ونحو قولك في مناضل: انكشف عن مخادع بل خائن. وهي في سياق النفي المنصبّ علىٰ المسند إليه تفيد الإبطال، نحو: ما قام زيد بل عمروٌ".

ويؤخذ عليه كذلك إهماله كتابة الشواهد القرآنية بين قوسين هلاليين، وإهمال ضبطها. وقد وقعت بعض الأخطاء القليلة في كتابة نصوص بعض الآيات القرآنية، وفي توثيق بعضها الآخر؛ فمثال الخطأين معًا ما وقع في أول مثال قرآني استشهد به في الصفحة الأولىٰ من باب الألف في المدخل الثاني؛ إذ أورد الشاهد علىٰ هذا النحو: "مثاله قرآنًا: أولم ينظروا في ملكوت السماء والأرض «الأعراف٧: ١٨٤»". والصواب في نص الآية الكريمة ذكر (السماوات) بصيغة الجمع لا المفرد، والصواب في توثيق الآية أنها رقم (١٨٥) لا (١٨٤). وفي شرح المدخل آخَر قال: "«أفعل» أحد الشيئين مثاله قرآنًا: أمَّا أحدهما فيسقي ربه خمرًا وأما الآخر فيصلب فتأكل الطير منه «يوسف ١٢: ٣٦»". والصواب في نص الآية الكريمة (أحدُكما) و(من رأسِه)، وليس (أحدهما)، و(منه)، والصواب في توثيق الآية أنها رقم (٤١) لا (٣٦).

٤- الشرح بالمكافئات الأجنبية:

اعتنىٰ العلايلي بشرح كثير من المداخل بمكافئاتها الإنجليزية والفرنسية في شروح بعض المداخل؛ وهو تارة يذكر المكافئ الفرنسي أولاً ثم يتبعه بالمكافئ الإنجليزي، وتارة يذكر المكافئ الإنجليزي أولاً ثم يتبعه بالمكافئ الفرنسي، وتارة يقتصر علىٰ ذكر أحد المكافئين، وكثيرًا ما يُهمل ذكر المكافئ من اللغتين، ولم يذكر ضابط ذلك في مقدمة معجمه.

مثال ذكره المكافئين الإنجليزي والفرنسي قوله في شرح المدخل آخِيَة: "«فاعِلَة، من أخو، أخي» الوتد أو الحبل يُدفن طرفاه في الحائط ويُصيَّر

وسطه كالعروة تشدّ إليه الدوابّ، ج: أواخٍ «انج HORSE- LOCK» و«فر ENTRAVE». II ــ «مجازًا» حبل الودّ في قولهم: له أواخٍ وأسبابٌ تُرعَىٰ «انج BOND» و«فر LIEN»"؛ فشرح المعنيين الحقيقي والمجازي بمكافئيهما الإنجليزيين والفرنسيين.

ولا يكتفي العلايلي بذكر المكافئين الإنجليزي والفرنسي في بعض المواضع، بل يتجاوز ذلك إلىٰ التعليق علىٰ أخطاء المعجمات ثنائية اللغة (العربية- الأجنبية) في وضع مكافئات غير صحيحة للألفاظ العربية، مثال ذلك قوله في المدخل أُدْم: "«سم» كل ما يؤكل بالخبز أيَّ شيء كان... ويقابله بمقارَبة «انج EDIBLE» و«فر COMESTIBLE»؛ وفي المعاجم المتقابلة خطأ شنيع إذ نظّروه بما يعني التوابل والأفاويه".

وفي شروح مداخل بعض المصطلحات العلمية، يذكر العلايلي المكافئَ العلمي اللاتيني؛ مقرونًا بعبارة: «وعلميًّا كذا». مثال ذلك: في المدخل آبنوس: "(★ من المصرية القديمة بتوسط اليونانية) شجر من الآبنوسيات له خشب مندمج شديد الصلابة... «انج EBONY» و«فر EBENIER» وعلميًّا «DIOSPYROS EBENUM»".

وقد ذكر مكافئًا ألمانيًّا وحيدًا في أحد المداخل، وهو المدخل آنِيَّة: "ــ (○) توضع بإزاء «DASEIN» الكلمة الألمانية الشائعة في المصطلح الفلسفي العام".

٥- **معلومات التأصيل:**(١)

قدّم العلايلي في كثير من مداخل «المرجع»، معلومات التأصيل، ويمكن حصر تلك المعلومات في الصور الخمس الآتية:

١- **تأصيل الألفاظ العربية بردِّها إلى جذورها**؛ ويتضح ذلك من عناية العلايلي بأمرين عند تدوين مداخله في متن المعجم: - **أحدهما**: إدراج الكلمات تحت جذورها، لا سيما الأفعال بصيغها المختلفة، وسرد المشتقات تحت جذورها سردًا مع إحالتها إلىٰ مواقعها من الترتيب في المعجم، مثال ذلك المدخل (توب): "بصيغة الفعل مجردًا [تاب ـُ تَوْبًا، تَوْبَةً، مَتابًا، تَتْوِبَة، فهو تائِب، تَوّابٌ] المذنبُ: ندم علىٰ ما فرط منه... و«مزيدًا» كثُر فيه [استتابَ استِتابَةً، فهو مستتيبٌ، وذاك مستتابٌ] الآثمَ: سأله الرجوع عن المعصية الإنابة.{شق}: تَوْب: «مص» الرجوع عن الذنب والإثم... وبقية المشتقات (تابوت، تَوْبَة، توّاب، متاب)، انظرها". -**والأمر الآخر**: إحالة كثير من الكلمات المرتّبة ألفبائيًّا بحسب صورتها اللفظية إلىٰ جذورها التي اشتُقّت منها. مثال ذلك المداخل: امَّحَقَ: "«فع» في محق"، وأَوْجىٰ: "«فع» في وجي"، وبائِق: "«صف، من بوق» الفاقد القيمة من الأمتعة والأشياء".

---

(١) حول معلومات التأصيل، أو المعلومات التأثيلية في الصناعة المعجمية- انظر كلا من: د. محمود فهمي حجازي: اتجاهات معاصرة في صناعة المعجمات العامة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، عدد (ربيع الأول ١٤٢٤هـ- مايو ٢٠٠٣م)، ج٩٨/ ص(١٤٣- ١٤٦). ود. علي القاسمي: صناعة المعجم التاريخي للغة العربية: مكتبة لبنان ناشرون، ط١/ ٢٠١٤م، ص(٤٧٨- ٤٨٩).

ومن ذلك أيضًا- ردُّه المداخل الفرعية للمشتركات اللفظية ذات المعاني المتباعدة إلىٰ جذور مختلفة؛ بناءً علىٰ نظريته الدلالية التي بنىٰ عليها تخريج المشتركات اللفظية علىٰ أساس فرضية الإبدال الاشتقاقي؛ أو التغيرات الصوتية التاريخية. وقد توسَّع في تطبيق هذه الفرضية توسُّعًا خرج عن حدود الاعتماد علىٰ الوثائق التاريخية أو الاحتكام إلىٰ المنطق العلمي في التفسير؛ مثال ذلك- تخريجه المداخل الفرعية للمدخل أَصيص: "«فعيل» بمعنىٰ المصدر: التحرك المكدود، والالتواء من الجهد قالوا: في سيره أصيص؛ ينظر إلىٰ المعاقبة والإبدال أي هزيز. ‖ ــ الرعدة قالوا: إذا حمي الوطيس ولّىٰ وله أصيص... ▲ ‖ ــ المُحكَم بتوثيق من الأبنية؛ أصله المعاقبة بين الصاد والسين. ▲ ‖ ــ ما أُصيب من الآنية بكسر وظلّ صالحًا للاستعمال؛ أصله المعاقبة بين الهمزة والهاء. ... ▲ ‖ ــ وعاء تُزرع فيه الرياحين، ج: أُصُص.. أصله الإبدال من الياء"؛ فهل يقع الإبدال في جميع حروف الكلمة لتتحوّل كلمة (هزيز) إلىٰ كلمة (أصيص)؟! وهل يقع الإبدال التاريخي لتتحول (الياء) إلىٰ (همزة) فيكون أصل كلمة (أصيص) هو كلمة (يَصيص)؟!

وكذلك في تخريجه المدخل الفرعي الثاني للمدخل أَسّ: "«بالمعنىٰ الاسمي» الأصل من كل شيء، ج: إساس. ومن (الأمثال) أَلْحِقِ الأَسَّ بالحَسّ: يعني أَتبع فروع الشر بأصولها. ▲ ‖ ــ الإفساد؛ أصله المعاقبة بين الهمزة والغين؛ وورد فيه بتثليث الهمزة"؛ فأين الغين من الهمزة؟!

٢- **تأصيل الألفاظ المختصرة والمنحوتة ببيان الكلمات التي أُخذت منها**: فمثال تأصيل اللفظ المختصر- المدخل إِلخ: "إشارة كتابية

مختَزلة من: إلىٰ آخره". ومثال تأصيل اللفظ المنحوت المدخل (بسمل): "بصيغة الفعل نحتًا من بسم الله".

٣- **تأصيل الألفاظ الدخيلة في العربية بردِّها إلى أصولها الأعجمية**: مثال ذلك المدخل أَبْزَن: "ll ــ (★ جاهلي من الفارسية أو السريانية) حوضٌ يُغتسَل فيه وهو المغطس".

٤- **محاولة تأصيل بعض الألفاظ العربية ذات الأصول المشتركة مع لغات الفرع السامي**: مثال ذلك المدخل (أبر): "ll ــ الشجرَ: ألقحه... ينظر إلىٰ ثنائي «بر» بمعناه في الساميات القديمة أي الإيلاد والإنسال". وفي المدخل (ترجم) يقول: "بصيغة الفعل مجرّدًا.. اللسانَ: فسّره بلسان آخر؛ قيل: دخيل من «السريانية» وما أحسبه كذلك، بل هو قدر مشترك بين الساميات، وذلك لأن «ترجم» أصله «ترج» بمعنىٰ استتر وأشكل، والميم تُزاد لإفادة الكثرة والشدة. ودلالته الأصل إذن، النقل من لسانك المفهوم لك إلىٰ آخر مستغلق عليك، ثم عمَّ طردًا وعكسًا، ويدل علىٰ هذا بقاء المبني للمجهول منه بمعنىٰ التبس. ويرىٰ باحث أنه دخيل من الإغريقية".

٥- **تأصيل عروبة بعض الألفاظ العربية المنسوبة إلى غيرها؛ مثال ذلك إثبات عربية المدخل إقْليد**: "«إفعيل، سم» المفتاح... ووَهِمَ من ظنَّه دخيلاً من اليونانية". والمدخل بَلْطَة: "(●) فأس القتال؛ وليس بصحيح زعمُ أنها من التركية، فالجذر عريق في العربية والعكس هو الصواب أي أنها عربية الجذر وتترَّكَت اشتقاقًا وإطلاقًا".

و- معلومات الاستخدام اللغوي:

قدَّم العلايلي في كثير من مداخل «المرجع»، معلومات تصف درجة استخدام اللفظ في المجتمع العربي، وتصنفه من حيث الاستعمال أو

الإهمال، وتصنفه من حيث درجة الفصاحة، قديمًا أو حديثًا، واستخدم في بيان ذلك، مجموعة من المصطلحات الدقيقة، وصاغها في مجموعة من مؤشرات الاستخدام اللغوي.

فمن حيث وصف مستوىٰ استعمال الكلمة في المجتمع، صنّف العلايلي بعض المداخل من حيث الاستعمال والإهمال في العصر الحديث إلىٰ «مُمات» كالمدخل (أثن)، و«محفوظ» كالمدخل جَحْنَب، و«محفوظ من الحوشي الغريب» كالمدخل جَحْشَل، و«مهجور» كالمداخل أَرْعَب، وأُرْعوثة، وأُرعوفة، والجذر (جحنش) ومشتقاته، و«مهمل» كالمدخلين وجَحْمَظَة، وجَحَنْبَرة، و«من المهمل الحوشي» كالمدخل جَحْظَم، و«من المهجور المهمل» كالجذر (جحفل)، و«في مجال استعمالها الحي» كما في المدخل تِبْن، و«في مجال الاستعمال» كما في المدخل جَحْش؛ قال معلِّقًا في آخره بعد ذكر معانيه المختلفة: "= مستصفىٰ: الكلمة في مجال الاستعمال بالمعنىٰ الرابع أي ولد الحمار، والثامن أي الفَدْم البطيء الإدراك، والتاسع أي النَضَد الخشبي".

وتصنيفها أيضًا من حيث مستوىٰ الاستعمال في المجتمع إلىٰ «عامي» أو «عامية» كالمداخل أَضالِيَة وجَبَس وبَشّارَة، و«شبه عامي» كالمدخلين الفرعيين: أبسط، وتأثّر من المدخل الرئيس (أثر)، و«عامي مفصَّح» كالمداخل أَريل، وأَزْرُود، وبُوبَة، و«عامي قديم» كالمداخل: أَبْرَص، وأَزْعَر وإِيْش وتصوين وتفلُّك.

وللعلايلي بعض العبارات ذات الأحكام المعيارية في هذا التصنيف: فإذا كان المدخل من الألفاظ العامية أو الدخيلة- قال في بعض الأحيان معلِّقًا:

"وصوابه كذا" أو: "وفصحاه كذا"، أو قال: "والأَوْلَىٰ أن يوضَع لها: كذا"؛ مثال ذلك المدخل أَيْسَر: "II ـــ (عامي) الذي يعمل باليد اليسرىٰ، وصوابه: اليَسَر". والمدخل بَصْمَة: "(❁ من التركية) العلامة تطبع علىٰ القماش أو ورق أو غيرهما؛ وفصحاها: طابع". والمدخل بَشّارَة: "(عامي) فراشة تُعرف بأبي دقيق.. والأَوْلَىٰ أن يوضع لها: وادِكَة".

وإذا كان اللفظ من المولَّد – فإنه كثيرًا ما يحكم عليه إما بأنه "ضعيف"، فيقول بعده مقترحًا: "والأَوْلىٰ كذا"، وإما أنه يحكم عليه بأنه "سقيم"، فيقول بعده: "وصوابه كذا". مثال ذلك قوله في المدخل إرسال: "II ـــ (○، ضعيف) في لعبة الكرة: بإزاء «انج PASSING» أي مداولتها، والأَوْلَىٰ أن يشتق له التَّكْرِيَة". وفي المدخل اكتِراث: "ومن المركبات: عدم ـــ: (○، سقيم) ... وصوابه: تُوفَة، وَزاعَة، رَسْلَة، مُمَاناة، نَزَاهِيَة".

وقد يحكم علىٰ اللفظ أو يرجح بأنه: "مُصحَّف" أو "تصحيف"، مثال ذلك قوله في المدخل أَعمَص: "(مصحَّف)، صوابُه: أغمض"، وقوله في التعليق علىٰ المدخل تهْريض: "وورد بالصاد أيضًا، والمرجَّح أنه تصحيف".

الخاتمة:

حاول البحث دراسة الأسس النظرية التي انطلق منها العلايلي في الصناعة المعجمية لمعجمه «المرجع»، من خلال دراسة «المحتوىٰ اللغوي» دراسة تطبيقية. وقُسمت الدراسة إلىٰ فصلين: اختص أحدهما بدراسة أسس جمع المادة اللغوية وتصنيفها، واختص الفصل الآخر بدراسة المعلومات اللغوية في شروح المداخل. وتتلخص أهم نتائج الدراسة فيما يأتي:

أولاً: الهدف الرئيس لمعجم «المرجع» هو الكشف عن مرونة العربية وقدرتها علىٰ استيعاب التطور الحضاري، وقد اقتضىٰ ذلك مجموعة من الإجراءات شملت اتباع طريقة ترتيب ميسَّرة، والتمثيل بشواهد من نصوص حية تمثل المستويات الأدبية النثرية والشعرية في العصور المختلفة، ومحاولة ربط الدلالات الحديثة للألفاظ بدلالاتها القديمة.

ثانيًا: ثمة هدفان آخران لمعجم «المرجع»: أحدهما: تقديم مادة لغوية مرجعية للباحثين تكون أداة من أدوات البحث في تطور ألفاظ العربية وتطور دلالاتها، والهدف الآخر: معياريٌّ؛ عرَض المصنِّف من خلاله آراءه اللغوية، وهي تشمل مستدركاته علىٰ المعجمات السابقة، وتعليقاته ومقترحاته وترجيحاته وتصويباته علىٰ بعض المسائل اللغوية.

ثالثًا: استطاع البحث الكشف عن كثير من مصادر المصنِّف الأساسية التي تمثلت في مدوّنات من النصوص الأدبية والعلمية التي أمكن رصد كثير منها من خلال استشهادات المصنف وإحالاته في شروح المداخل. علىٰ الرغم من المآخذ التي أُخذت علىٰ المصنِّف في عدم إشارته في مقدمة معجمه إلىٰ مصادره في جمع المادة اللغوية. ورصد البحث أيضًا مجموعة

من المصادر الثانوية التي مثَّلتها بعض المعجمات التراثية والحديثة التي أحال إليها في شروح المداخل؛ في سياق استدراكاته وتعليقاته وتصويباته علىٰ تلك المعجمات.

رابعًا: المعيار الذي انطلق منه العلايلي في جمع مادة «المرجع» اللغوية– هو الشمول لكل ما نطقت به العرب؛ وقد أخذ الشمول عنده ثلاث مراتب: أحدها: شمول المستويات اللغوية بأبعادها التاريخية والجغرافية والاجتماعية والموسوعية، والمرتبة الثانية: شمول المستويات الأدبية في جمع الشواهد النثرية والشعرية، والمرتبة الثالثة: شمول الوحدات المعجمية المفردة والمركبة؛ وقد تبيّن تنوعها إلىٰ ثلاثة أنواع من الوحدات المعجمية المفردة؛ هي: المفردات العامة، والمصطلحات المفردة، والأعلام، وإلىٰ ثلاثة أنواع من الوحدات المعجمية المركبة؛ هي: التعبيرات السياقية، والتعبيرات الاصطلاحية، والمصطلحات المركبة. وقد كشفت الدراسة عن سَبْقِ العلايلي المعجميين العرب في إفراد مداخل فرعية للوحدات المعجمية المركبة للتعبيرات الاصطلاحية التي أخذت عنده عدة أنماط.

خامسًا: كشفت الدراسة عن النظرية الدلالية التي طبقها العلايلي في تصنيف مداخل «المرجع»؛ وتبين أنها قامت علىٰ فرضيتين، ذواتَي أصول تراثية، وأنه دعم بإحداهما الأخرىٰ: الفرضية الأولىٰ: وجوب الوَحْدَة المنطقية بين معاني اللفظ المفرد، والفرضية الأخرىٰ: تفسير ظاهرة الاشتراك اللفظي بين المعاني المتباعدة بقاعدة أطلق عليها المصنّف «الإبدال الاشتقاقي» أو « قانون المعاقَبة»، وانطلاقًا من الفرضية الأولىٰ

حاول المصنِّف تخريج المعاني المنقولة عن المعنىٰ الحقيقي علىٰ نحو اثني عشر وجهًا للعلاقة بينها وبين المعنىٰ الحقيقي، وانطلاقًا من الفرضية الثانية توسَّع في تطبيق قاعدة الإبدال توسُّعًا مبالغًا فيه؛ دون احتكام إلىٰ وثيقة تاريخية، أو إلىٰ منطق علمي في إبدال بعض الأصوات ببعضها الآخر.

سادسًا: رتَّب العلايلي المداخل الرئيسة ترتيبًا ألفبائيًّا جمع فيه بين ترتيب الجذور التي أدرج تحتها مداخل الأفعال، وترتيب المشتقات بحسب صورتها اللفظية. وأما المداخل الفرعية- فقد فصل بينها بشرطتين رأسيتين وشرطة أفقية ‖ ــ ، وزاد في الفصل بين معانيها المتباعدة بمؤشر الاستخدام ▲ ؛ للدلالة علىٰ اختلاف جذورها، وقدّم المعاني الحقيقية علىٰ المجازية غالبًا، ولكنه لم يلتزم بذلك في كل موضع، فقدّم المعاني المجازية أحيانًا علىٰ المعاني الحقيقية.

سابعًا: شملت المعلومات اللغوية في «المرجع»: معلومات التعليق علىٰ المَبْنَىٰ (التي تضمنَّت ثلاثة أنواع من المعلومات اللغوية، هي: المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية)، ومعلومات التعليق علىٰ المعنىٰ (التي تضمنت المعلومات: الدلالية والتأصيلية ومعلومات الاستخدام اللغوي).

ثامنًا: ظهرت المعلومات الصوتية في أربع صور: إحداها: وصف طريقة النطق في شرح المداخل الخاصة بحروف أبواب المعجم، ولم يلتزم المصنّف طريقة واحدة في ذكرها، وثانيتها: ضبط المداخل، ولم يلتزم المصنف بضبط كل حروف المداخل، وثالثتها: النص علىٰ التغيرات الصوتية التاريخية، ورابعتها: النص علىٰ الحروف التي تُكتب ولا تُنطق في بعض المداخل.

تاسعًا: شملت المعلومات الصرفية ثلاثة أمور: أحدها: بيان نوع الكلمة من بين أقسام الكلم، وثانيها: بيان معلومات الاشتقاق والصيغة والتصريفات الممكنة للكلمات المتصرفة، وثالثها: مناقشة بعض القضايا الصرفية، والترجيح بين الآراء، أو الاستدراك عليها.

عاشرًا: اقتصرت المعلومات النحوية على ثلاثة أمور: أحدها: بيان الخصائص التركيبية لبعض المفردات، وثانيها: بيان أثر الأسلوب النحوي في الوظائف النحوية لبعض المفردات، وثالثها: بيان أثر بعض المفردات في توجيه دلالة الأسلوب النحوي.

حادي عشر: شملت المعلومات الدلالية نوعين: أحدهما: معلومات التطور الدلالي، وهي ثلاثة أنواع فرعية: التأصيل، وتأريخ المولّد، وتخريج المعاني المنقولة ببيان علاقاتها الدلالية، والنوع الآخر: معلومات الشرح الدلالي: وهي أربعة أنواع فرعية: الشرح بالمرادف، وبالضد، وبالتفسير، وبالمكافئات الإنجليزية والفرنسية.

ثاني عشر: شملت معلومات الاستخدام اللغوي وصف درجة استعمال اللفظ من حيث الاستعمال والإهمال، ومن حيث درجة الفصاحة قديمًا وحديثًا. ولوحظ إطلاق المصنف أحكامًا معيارية على بعض الألفاظ المولَّدة والدخيلة؛ تصويبًا لما عدّه وضعًا سقيمًا أو لفظًا مصحَّفًا، وتضعيفًا لما وجده وَضْعًا غير دقيق؛ فاقترح له وضعًا أو أوضاعًا أخرىٰ بديلة.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر والمراجع العربية:

(١) د. إبراهيم بن مراد: المعجم العلمي العربي المختص حتىٰ منتصف القرن الحادي عشر الهجري، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٩٩٣م.

(٢) ـــــــ : من المعجم إلىٰ القاموس، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ١٤٣١هـ- ٢٠١٠م.

(٣) د. أحمد مختار عمر: صناعة المعجم الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.

(٤) الأمير مصطفىٰ الشهابي: ملاحظات شتىٰ علىٰ معجمات حديثة: مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج٤٣/ج١/ ع يناير ١٩٦٨م- رمضان ١٣٨٧هـ، ص(٣- ٦).

(٥) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت٣٩٢هـ): الخصائص: تحقيق: محمد علي النجار، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط٢، ١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م، (ثلاثة أجزاء).

(٦) جوزيف الخوري طوق: الشيخ الأحمر العلامة عبد الله العلايلي، دار نوبليس، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، (أربعة أجزاء).

(٧) د. حسين نصّار: المعجم العربي: نشأته وتطوره، جـ٢، مكتبة مصر، القاهرة، ط٢، ١٩٦٨م.

(٨) د. حكمت كشلي فوّاز: الشيخ عبد الله العلايلي ومعجماته اللغوية: دراسة وتحليل ونقد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

(٩) الزجاجي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت٣٣٧هـ): كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر: تحقيق: عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، ط١، ١٣٨١هـ- ١٩٦٢م.

(١٠) د. عبد الرحمن حسن العارف: التجارب السابقة لوضع المعجم التاريخي للغة العربية: معجم المرجع للعلايلي أنموذجًا، أعمال ندوة المعجم التاريخي للغة العربية: قضاياه النظرية والمنهجية والتطبيقية/ تنظيم مؤسسة البحوث والدراسات العلمية، معهد الدراسات المصطلحية التابع لكلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهراز- فاس- المغرب: ٢٣- ٢٥ ربيع الثاني ١٤٣١ه/ ٨- ١٠ إبريل ٢٠١٠م، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، ط١، ١٤٣٢هـ/ ٢٠١١م، مج٢/ (ص٧٢٥- ٧٣٦).

(١١) د. عبد الله الجبوري: معجم العلايلي: مادته ومنهجه، المجمع العلمي العراقي، جـ٣، أكتوبر ٢٠٠٠م، مج٤٧/ ص(٢٢٧- ٢٣٩).

(١٢) العلايلي: مقدمة لدرس لغة العرب، وكيف نضع المعجم الجديد، المطبعة العصرية، القاهرة، ط١، ١٩٣٨م.

(١٣) ـــــ : المرجع: معجم وسيط علمي، لغوي، فني، مرتَّب وفق المفرد بحسب لفظه، المجلد الأول، دار المعجم العربي، بيروت، ط١، ١٩٦٣م.

(١٤) د. علي القاسمي: صناعة المعجم التاريخي للغة العربية، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط١، ٢٠١٤م.

(١٥) ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت٣٩٥هـ): معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، القاهرة، ط١، ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م (ستة مجلدات).

(١٦) فايز ترحيني: الشيخ عبد الله العلايلي والتجديد في الفكر المعاصر، منشورات عويدات، بيروت/ باريس، ط١، ١٩٨٥م.

(١٧) د. محمود فهمي حجازي: الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع (ذو القعدة ١٣٩٧هـ- نوفمبر ١٩٧٧م)، جـ٤٠/ صـ(٨٦- ١٠٧).

(١٨) ـــــ : اتجاهات معاصرة في صناعة المعجمات العامة، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ع (ربيع الأول ١٤٢٤هـ- مايو ٢٠٠٣م)، جـ٩٨/ صـ(١٢٩- ١٧٢).

(١٩) د. مصطفىٰ إبراهيم عبد الله: نظرية السياق السببي في المعجم العربي، سلسلة (كتاب الرياض)، مؤسسة اليمامة الصحفية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.

(٢٠) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرَّم الإفريقي(ت٧١١هـ): لسان العرب، (٣ مجلدات)، طبعة بولاق، القاهرة، د.ت. .

(٢١) د. وفاء كامل فايد: بحوث في العربية المعاصرة، عالم الكتب، القاهرة، ط١، ٢٠٠٣م.

(٢٢) ـــــ : المعاجم العربية القطاعية بين التراث والمعاصرة: معجم التعابير الاصطلاحية نموذجًا، منشور ضمن كتاب (المعجمية العربية قضايا وآفاق) لمجموعة مؤلفين، جـ١، سلسلة المعرفة اللسانية، دار كنوز المعرفة، عمّان، ط١، ٢٠١٤م، ص(١١٣- ١٣٢).

ثانيًا: المصادر والمراجع الأجنبية:

(23) R.R.K. Hartmann & Gregory James, *Dictionary of Lexicography*, Routledge, 2ed, 2002.

ملحق بالرموز والمختصرات الواردة في الدراسة

الرمز	دلالـــــــــته
(●)	مولّد قديم؛ قبل القرن السابع عشر الميلادي.
(●، أندلسي)	مولّد في فترة الحكم الإسلامي لبلاد الأندلس.
(●، عباسي)	مولّد في العصر العباسي.
(○)	مولّد حديث؛ بعد القرن السابع عشر الميلادي.
(★)	دخيل بتعريب قديم؛ قبل القرن السابع عشر الميلادي.
(✵)	دخيل بتعريب حديث؛ بعد القرن السابع عشر الميلادي.
▲	اللفظة تشبه اللفظة، ولكن ليست من معناها.
ــــ II	أي: تعني الكلمة أيضًا. وهي تُشير إلىٰ مدخل فرعي جديد.
انج	مختزل كلمة: إنجليزية.
فر	مختزل كلمة: فرنسية.
ج	جمع.
مـ	مؤنث.
مص	مصدر.
صف	صفة.
فا	فاعل.
أفعل	اسم تفضيل.
ل	الباب الأول من أبواب التصريف، وهو باب: نَصَرَ يَنْصُرُ(ـــَـــُ).
ن	الباب الثاني من أبواب التصريف، وهو باب: ضَرَبَ يَضْرِبُ (ـــَـــِ).

الرمز	دلالـــــــــته
ث	الباب الثالث من أبواب التصريف، وهو باب: فَتَحَ يَفْتَحُ (ـَـَ).
ع	الباب الرابع من أبواب التصريف، وهو باب: عَلِمَ يَعْلَمُ (ـَـَ).
خس	الباب الخامس من أبواب التصريف، وهو باب: عَظُمَ يَعْظُمُ (ـُـُ).
س	الباب السادس من أبواب التصريف، وهو باب: وِرِثَ يَرِثُ (ـِـ).